الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطالب:
طيايبة رياض

تحت عنوان:

آليات الإنتقال من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة استشرافية–

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
سراي صالح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
سنوسي علي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
زيتوني كمال	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية : 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لانبي بعده وبعد

الشكر لله –عز وجل – الذي أنار لي الدرب وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة لإتمام هذه الرسالة ، فله الحمد والشكر حمدا طيبا مباركا " يليق بجلاله " ومن باب قول المصطفى صلى الله عليه وسلم

" لايشكر الله من لايشكر الناس "

فإن الوفاء يقتضي أن يرد الفضل لأهله ، لذلك أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من كان له الفضل بعد الله في إخراج هذا البحث العلمي ، الأستاذ الدكتور : سنوسي علي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة والذي وجدت فيه أستاذا فاضلا معطاء زاخرا بالعلم والمعرفة بذل الجهد وقدم التوجيه السليم والرأي السديد ،ساعدني في تخطي الكثير من الصعاب فجزاه الله تعالى خير الجزاء وأمده الله الصحة والعافية وطول العمر.

كما لا أنسى الشكر لكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة، وأخص بالذكر الدكتور صالح سراي رئيس القسم .

ريـــاض

إهـــــــــــداء

إلى الذين قال فيهما عز وجل "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار الذي بنوره مضيت في طريقي فكان

وصولي وكان مثلي الأعلى أبي العزيز أطال الله في عمره وسدد خطاه....

إلى من بحبها رعتني وعلى الفضائل ربتني إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

وكانت عونا لي في تربية أولادي..

إلى أعز الناس على قلبي أمي الغالية عسى أن يحفظها لي ربي...

إلى رفيقة دربي إلى من وقفت معي وساندني في إتمام مشواري الدراسي

حفظها الله لي ولأولادي """

إلى أولادي ".شهاب ،أمجد ، تقوى ، روان ." رعاهم الله وحفظهم.

إلى من ربطني بهم حبل الاخوة "إخوتي وأخواتي"

إلى كل الأقارب والأحباب....

❖ ريـــــاض

فهـــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

المحتوئ	الصفحة
شكـر وعرفـان	
إهداء	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
مقدمة	**أ – د**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة التقليدية والإسلامية	
تمهيد **المبحث الأول: النظام المصرفي التقليدي**	**03**
المطلب الأول: نشأة وتعريف المصارف التقليدية	**03**
المطلب الثاني: أنواع و خصائص المصارف التقليدية	**06**
المطلب الثالث: المصارف التقليدية : الأهداف والوظائف	**11**
المطلب الرابع : موارد واستخدامات الأموال في المصارف التقليدية	**13**
المبحث الثاني: النظام المصرفي الإسلامي	**14**
المطلب الأول: نشأة وتعريف المصارف الإسلامية	**15**
المطلب الثاني: المصارف الإسلامية: الخصائص ، الأنواع والأهداف	**18**
المطلب الثالث : موارد واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية	**22**
المطلب الرابع : مقارنة تحليلية بين النظامين المصرفيين	**24**
خلاصة الفصل	**25**
الفصل الثاني: مفاهيم ومتطلبات الانتقال المصرفي نحو الصيرفة الإسلامية	
تمهيد **المبحث الأول: الانتقال المصرفي – المفهوم والدوافع والأشكال واالأساليب**	**30**
المطلب الأول: تعريف الانتقال المصرفي	**30**
المطلب الثاني: دوافع ومصادر الانتقال نحو الصيرفة الإسلامية	**31**

المطلب الثالث: أشكال وأساليب الانتقال المصرفي	**34**
المبحث الثاني: متطلبات ومعوقات الانتقال المصرفي في الجزائر	**36**
المطلب الأول: متطلبات ومعوقات قانونية	**36**
المطلب الثاني: متطلبات ومعوقات شرعية وتشريعية	**38**
المطلب الثالث: متطلبات ادارية وتحديات مؤسساتية	**39**
المطلب الرابع: متطلبات ومعوقات اقتصادية واجتماعية وتقنية	**41**
خلاصة الفصل	**43**
الفصل الثالث:انتقال المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ضوء الواقع المحلي والتجارب الدولية	
تمهيد	**49**
المبحث الأول: واقع االصيرفة الإسلامية في الجزائر	**50**
المطلب الأول: نشأة وتطور المصارف الإسلامية الجزائرية	**50**
المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية	**55**
المطلب الثالث : الخدمات والمنتجات المصرفية المتوفرة	**58**
المبحث الثاني: الآليات المقترحة لانتقال المصارف التقليدية	**59**
المطلب الأول: فتح النوافذ الإسلامية بالمصارف التقليدية	**60**
المطلب الثاني: إنشاء فروع إسلامية مستقلة	**62**
المطلب الثالث: النماذج الدولية في إنشاء فروع إسلامية مستقلة داخل المصارف التقليدية	**64**
المبحث الثالث: نماذج دولية رائدة في الانتقال إلى الصيرفة الإسلامية	**69**
المطلب الاول: النموذج الماليزي في الصيرفة الإسلامية	**69**
المطلب الثاني: النموذج السعودي في الانتقال إلى الصيرفة الإسلامية	**73**
المطلب الثالث : النموذج القطري في الانتقال إلى الصيرفة الإسلامية	**75**
خلاصة الفصل	**79**
الخاتمة	**81**
نتائج الدراسة	**82**
قائمة المراجع	**87**
الملخص	**-**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	**جدول مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**	27
02	جدول مقارنة **لنماذج دولية في إنشاء فروع إسلامية مستقلة داخل البنوك التقليدية:**	64

مقدمـــة

مقدمة:

يمثل النظام المصرفي ركيزة أساسية في هيكل الاقتصاد الوطني، حيث تقوم المصارف بدور محوري في جمع المدخرات وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المختلفة، مما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام .وقد استند النظام المصرفي التقليدي، الذي يعتمد على الفائدة كأساس للمعاملات المالية، إلى كونه النموذج السائد في معظم الدول، بما فيها الجزائر، على مدى عقود طويلة .غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والدينية، إلى جانب الأزمات المالية العالمية المتكررة، ولا سيما أزمة 2008، قد أبرزت هشاشة هذا النموذج التقليدي، وأعادت التأكيد على الحاجة إلى البحث عن نماذج مصرفية بديلة تتسم بمزيد من العدالة والاستقرار.

في هذا الإطار، ظهرت الصيرفة الإسلامية كنموذج مصرفي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، خالٍ من الفائدة الربوية، ويعتمد على عقود مالية تقوم على المشاركة في الربح والخسارة، ما يحقق توازناً بين تحقيق الربحية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية .وقد شهدت الصيرفة الإسلامية نمواً ملحوظاً على المستوى العالمي، وأصبحت خياراً جذاباً ليس فقط في الدول الإسلامية، بل أيضاً في الأسواق المالية الغربية.

أما في الجزائر، فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالصيرفة الإسلامية، تجلى ذلك في افتتاح "نوافذ إسلامية" داخل بعض المصارف التقليدية، وزيادة الطلب المجتمعي على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية . ورغم ذلك لا يزال الا نتقال من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام الإسلامي في مراحله الأولى، يواجه العديد من التحديات التنظيمية والشرعية والمؤسساتية، مما يستوجب إجراء دراسات علمية معمقة لاستشراف آفاق هذا التحول واقتراح آليات فعالة لتطبيقه بما يتناسب مع خصوصيات البيئة المصرفية الجزائرية، مستفيدين من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

أولا: اشكالية الدراسة:

تواجه الجزائر تحديًا استراتيجيًا يتمثل في ضرورة تنويع نماذجها المصرفية لتلبية تطلعات شريحة واسعة من المجتمع التي ترفض التعامل بالفائدة الربوية، وتسعى إلى اعتماد نظام مصرفي يتوافق مع الضوابط الشرعية .ورغم الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه، مثل افتتاح نوافذ إسلامية داخل بعض ال مصارف التقليدية، إلا أن عملية الانتقال الفعلي إلى الصيرفة الإسلامية ما تزال تواجه العديد من العراقيل والتحديات.

من هنا، تبرز إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة على مجموعة من التساؤلات وتنطلق هذه الدراسة من الإشكالية التالية: **ما إمكانية تحقيق انتقال فعّال من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر؟ وما هي الآليات الكفيلة بضمان نجاح هذا التحول في ظل المعوقات والفرص القائمة؟**"

ولتفصيل هذه الإشكالية، تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الدوافع الرئيسية التي تحفز المصارف التقليدية في الجزائر على الانتقال نحو الصيرفة الإسلامية؟
- ما هي الشروط والضوابط الشرعية و القانونية والإدارية اللازمة لإنجاح هذا التحول؟
- ما هي الصيغ المؤسسية الممكنة لتفعيل هذا الانتقال (نوافذ إسلامية، فروع متخصصة، مصارف مستقلة)؟
- إلى أي مدى يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- ما هو واقع التجربة الجزائرية في الصيرفة الإسلامية، ومدى توافقها مع المعايير الدولية؟

2-.فرضيات الدراسة: استنادًا إلى الإشكالية وتساؤلاتها، تفترض هذه الدراسة ما يلي:

- يشكل الانتقال نحو الصيرفة الإسلامية استجابة لمتغيرات داخلية وخارجية تفرض على المصارف التقليدية تنويع منتجاتها لتلبية تطلعات شريحة واسعة من المتعاملين.
- يعتمد نجاح عملية الا نتقال في الجزائر على توفر بيئة قانونية وتشريعية مناسبة، وكفاءات بشرية مؤهلة، ونظام رقابي شرعي فعال.

- يمثل فتح النوافذ الإسلامية داخل المصارف التقليدية في الجزائر خطوة تمهيدية نحو الانتقال الكامل، لكنها تبقى محدودة التأثير دون تنفيذ إصلاح هيكلي شامل.
- تؤكد التجارب الدولية الرائدة، خاصة في ماليزيا والكويت، على أهمية التخطيط الاستراتيجي المسبق ودمج الصيرفة الإسلامية ضمن رؤية وطنية للإصلاح المالي.
- لا تزال التجربة الجزائرية في مراحلها الأولى، وتحتاج إلى تعزيز دور السياسات العمومية والتشريعات المالية لتفعيلها بشكل أكبر.

.أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- توضيح مفهوم المصارف الإسلامية ومقارنة خصائصها البنيوية والوظيفية مع المصارف التقليدية.
- إبراز الدوافع التي تحث على الانتقال من الصيرفة التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية في السياق الجزائري.
- تحليل آليات وأساليب الانتقال من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي.
- استكشاف المعوقات القانونية والإدارية والمؤسساتية التي تعترض هذا الانتقال.
- اقتراح إطار استشرافي يتضمن آليات عملية لتفعيل الانتقال الناجح نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- الاستفادة من التجارب الدولية وتكييف عناصر نجاحها بما يتناسب مع الخصوصية الجزائرية.

4-أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، أبرزها:

- مواكبة التحولات التي يشهدها القطاع المصرفي الجزائري وتزايد الاهتمام الرسمي والمجتمعي بالصيرفة الإسلامية.
- إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بآليات الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، خاصة في السياق المغاربي.
- تقديم رؤية استشرافية تسهم في دعم جهود الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر.
- الربط بين الإطار النظري والتطبيقي من خلال تحليل واقع التجربة الجزائرية ومقارنتها بالتجارب الدولية الرائدة.

.دوافع ومبررات اختيار الموضوع: ترجع دوافع ومبررات اختيار الموضوع الى :

1.5. الدوافع الذاتية: بالنسبة للدوافع الذاتية يمكن تلخيصها في الآتي:

- **الاهتمام الشخصي بمجال الصيرفة الإسلامية** ، كونه يمثل بديلاً مصرفيًا أخلاقيًا واقتصاديًا يتماشى مع قيم المجتمع الإسلامي، ويعكس تطلعاتي الأكاديمية نحو المساهمة في تطوير هذا القطاع الواعد في الجزائر.
- **الرغبة في التعمق في الإشكاليات المعاصرة المرتبطة بالنظام المصرفي الجزائري** ، خاصة في ظل مساعي الدولة لتنويع منتجاتها المالية بما يتماشى مع متطلبات الشمول المالي.
- **تخصصي الأكاديمي نقدي ومالي**، وما يفرضه من ضرورة الإلمام بمختلف الأنماط المصرفية التقليدية والإسلامية، سعيًا لفهم البدائل المتاحة أمام الاقتصاد الوطني.
- **الاقتناع الشخصي بأهمية المواءمة بين الشريعة الإسلامية والمعاملات البنكية** ، والعمل على إبراز الأطر الكفيلة بتحقيق هذا الانسجام في الواقع المصرفي الجزائري.

2.5. الدوافع الموضوعية

- **حداثة الموضوع وندرة الدراسات التطبيقية المحلية** التي تعالج مسألة الانتقال المصرفي من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي من منظور استشرافي، مما يمنح الدراسة قيمة مضافة على الصعيد العلمي.
- **التحولات الجارية في المشهد المصرفي الجزائري** ، لاسيما بعد صدور تعليمة بنك الجزائر (رقم 03/20 لسنة 2020) الخاصة بتنظيم الصيرفة الإسلامية، ما يعزز من راهنية الموضوع وواقعيته.
- **تزايد الطلب المجتمعي على الخدمات المالية الإسلامية** ، وهو ما يستوجب مواكبة أكاديمية وبحثية قادرة على توجيه السياسات العمومية والمالية نحو مسارات فعالة ومستجيبة لتطلعات المتعاملين.
- **أهمية تعزيز النماذج البديلة في النظام المالي** ، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، حيث أظهرت بعض التجارب أن المصارف الإسلامية تتمتع بقدر أكبر من الصمود والاستقرار في ظل الأزمات.
- **الإسهـام في بناء أرضية معرفية مستقبلية** يستفيد منها الباحثون وطلبة الماستر

والدكتوراه، عبر اقتراح محاور جديدة للبحث، تستكمل ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة.

6. منهجية الدراسة: نظرًا للطبيعة المركبة لموضوع الدراسة الموسومة بـ " **:آليات الانتقال من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في الجزائر – دراسة استشرافية** "، فقد تم اعتماد **مقاربة منهجية متعددة** تجمع بين الوصف والتحليل والاستشراف، بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع من زوايا مختلفة، وذلك كما يلي:

1.6.المنهج الوصفي التحليلي :تم الاعتماد عليه لتوصيف الواقع المصرفي في الجزائر، وتحليل مكونات النظامين التقليدي والإسلامي، واستعراض مراحل وآليات الا نتقال، من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة والبيئة القانونية والمؤسسية التي تؤطر الصيرفة الإسلامية.

2.6.المنهج المقارن :استُخدم لمقارنة التجربة الجزائرية في التحول المصرفي بالتجارب الدولية الناجحة، سواء في الدول العربية أو الإسلامية، بهدف استجلاء النماذج الرائدة وتحديد نقاط القوة والضعف في التجربة المحلية.

3.6.المنهج الاستشرافي :باعتبار أن الدراسة ذات طابع استشرافي، تم توظيف هذا المنهج لاقتراح سيناريوهات مستقبلية لانتقال البنوك التقليدية الجزائرية إلى النظام الإسلامي، بناءً على معطيات الواقع والمحددات الشرعية والتنظيمية والبشرية، مع التركيز على عوامل النجاح والتحديات المحتملة.

7- الدراسات السابقة:

1. **دراسة لطفي محمد السوجي،** بعنوان: الفروع الإسلامية في الب نوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية واقع وأفاق المستقبل، اليمن، 20-21مارس2010، هدفت الدراسة إلى تعريف الفروع الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها وأهم أهدافها، من خلال عرض الضوابط الأساسية اللازمة لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، حيث توصل الباحث إلى وجود عدة ضوابط أهمها: الضوابط الشرعية، الضوابط المالية والضوابط المحاسبية والإدارية وغيرها من الضوابط، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي معوقات إدارية ومعوقات ذات صلة بالنظم والسياسات.

2. **دراسة زرزار العياشي، غياد كريمة،** بعنوان: من المصرفية التقليدية إلى المصرفة..... –متطلبات وآليات التحول–، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 08، 2017، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آليات ومتطلبات الا نتقال من المصرفية التقليدية إلى المصارف الإسلامية وأهم الضوابط والمتطلبات والأدوات والأساليب المطلوبة لتبني هذه الخدمات، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها في ما يلي:

- ✓ إن تحول المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية أمر واجب شرعا، وأسلوب التدرج يعتبر من أنجح الأساليب المتبعة في تنفيذ عملية الانتقال،
- ✓ كما أن توفر الموارد البشرية المؤهلة من أهم متطلبات الانتقال للمصرفية الإسلامية،
- ✓ يتوجب على المصرف الذي قرر الا نتقال القيام بإجراءات تنظيمية داخل المصرف تتمثل في اتخاذ قرارات إدارية في هيكلة عمله.
- ✓ مع أن انتقال المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية يساهم بشكل فعال في تطوير صيغ وأساليب استقطاب الأموال وتشغيلها.

3 –دراسة أسمع سفيان بعنوان : التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر– الواقع والآفاق – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية ومصرفية جامعة الجزائر 3 السنة الجامعية 2022/2021 هدفت هذه الدراسة إلى توضيح عملية تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر وبينت أنه يمكن أن يكون جزئيا او كليا كما أوضحت الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية قانونيا وميدانيا .

4– دراسة د .يزن خلف العطيات ، د . منير سليمان الحكيم بعنوان : أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات أدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها ، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني هدفت الدراسة إلى تبيان الانتقال إلى الصيرفة الإسلامية وأثره مع استعراض تجارب عملية ومدى إمكانية استفادة القطاع الليبي من الانتقال .

5– دراسة سليمة بن زكة ، عز الدين شرون ، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة تحليلية – مجلة الباحث الاقتصادي المجلد 10 العدد 2022/02 ص290 – 309

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال معرفة تطور ممارستها و عرض الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم عملها .

- ✓ **.8- صعوبات الدراسة.**

انجاز هذا العمل لم يكن من الأمور الميسرة، وهذا راجع إلى:

- ✓ موضوع البحث واسع ومتشعب مما صعب جمع المعلومات وحصرها، و دراسته من كل الجوانب.
- ✓ الظروف التي مرت بها البلاد ومازالت تعاني منها نتيجة فيروس كورونا.
- ✓ الانقطاع عن الدراسة منذ 1996 تاريخ الحصول على شهادة الليسانس .

- ✓ **9. تقسيم أو هيكل الدراسة:** سعيًا لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على إشكاليتها وتساؤلاتها الفرعية، تم تنظيم المذكرة في ثلاثة فصول رئيسية، حيت تناولنا في الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ، أما الفصل الثاني جاء للحديث عن : التحول أو الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية – الأبعاد والدوافع والمعوقات
- ✓ **أما الفصل الثالث تطرقنا فيه الى: انتقال المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ضوء الواقع المحلي والتجارب الدولية – دراسة استشرافية –**

الفصـــل الأول:

الإطار المفاهيمي للصيرفة التقليدية والإسلامية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية

تمهيد

يُعد الإلمام بالإطار المفاهيمي لكل من النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي خطوة أساسية لفهم التحولات الجارية في القطاع ال مصرفي، ولا سيما في السياق الجزائري. وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض نظري معمق لنشأة كل من النظامين، مع الوقوف على خصائصهما البنيوية والوظيفية، وكذا تحليل الأسس التي يقوم عليها كل منهما. كما يسعى الفصل إلى توضيح الفروقات الجوهرية بين النظام التقليدي القائم على الفائدة، والنظام الإسلامي القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، .

المبحث الأول: النظام المصرفي التقليدي

تعتبر المصارف بنوعيها التقليدية والإسلامية من الوسائل المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان ، فهم وسطاء بين أصحاب الأموال الفائضة والمحتاجين للأموال ، إلا أن نشاط المصارف التقليدية يقوم على أساس نظام الفائدة الربوية والقاعدة الافتراضية في استقطاب أموال المودعين وعند منحه التمويل للمستثمرين في حين أن المصارف الإسلامية تركز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الاسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المصارف التقليدية

أولا: تعريف المصارف التقليدية

ترجع كلمة بنك إلى أصل الكلمة الفرنسية banque وإلى أصل الكلمة الإيطالية banca وتعني الكلمتان في الأصل الطاولة أو المنضدة ومن الناحية العملية يرجع الأصل التاريخي لظهور البنوك إلى تجار القرون الوسطى الذين كانوا يجلسون في الأماكن العامة وقرب الموانئ ومعهم النقود لكي يقوموا بعمليات التبادل وصرف النقود والبيع والشراء حيث تم تأسيس أول بنك في إيطاليا عام 1587 ، كما أن كلمة Bankrupt وتعني "مفلس" جاءت من أصل إيطالي حيث تعني كسر المنضدة لأي منضدة الصراف كإعلان عن إفلاسه وعدم السماح له بالاستمرار له

بمزاولة الصرافة [1].علما أن كلمة بنك ليست عربية وتستخدم بدلا منها كلمة مصرف .

أصل كلمة مصرف بكسر الراء في اللغة العربية مأخوذ من الصرف يعني" بيع النقد بالنقد " ويقصد بها المكان الذي تم فيه الصرف .

وتعرف البنوك التقليدية بأنها " بنوك الودائع وهي عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية غير متخصصة تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ، وبذلك لا تعتبر بنوك تجارية إن لم تقم بوظيفة قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية ، أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في عملية الائتمان في الأجل القصير كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري "[2]

وتعرف البنوك أنها "مؤسسات مالية ائتمانية تقوم على نظام الفائدة في تلقي الأموال وإعادة إقراضها حسب مجال عملها ، بالإضافة إلى تقديمها للعديد من الخدمات المصرفية"[3]

وبالتالي فإن التعريف العام والمختار للمصارف التقليدية " هي أنها نوع من أنواع المؤسسات المالية يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان ، والمصارف التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيط بين أولائك الذين لديهم فائض في الأموال وبين أولائك الذين لديهم عجز في الأموال وعلى الرغم من أن المصارف التقليدية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا الميدان إلا أنها تتميز بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء " [4]

عرفها الدكتور محمد صلاح الحناوي :"مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين ، فأهم ما يميز المصرف التجاري عن المؤسسات المالية الأخرى هو تقديمه لنوعين من الخدمات وهما :

---

[1]:خالد أمين عبد الله. اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2006م، ص ص20-21.

[2]- فليح حسن خلف.النقود والمصارف ، عمان ، الأردن ،2006 ، ص236

[3]- يزف خلف سالم العطيات، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية "، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، سنة1429هـ - 2009م ،ص ص43 -44

4 منير إبراهيم الهندي، " ادارة البنوك التجارية كلية التجارة، الطبعة الثالثة، مصر،1996 ،ص4

• قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم " [1]

• وسيط تمويلي يعيد توزيع الأموال التي تجتمع من طرف أعوان اقتصاديون لأجل معين ولغرض معين في شكل قروض نقدية, أو تعهدات غير نقدية و الذي يكون موضوعه الأساسي أن يستعملها لحسابه الخاص في عمليات التسليف.

البنك هو مؤسسة تمارس تجارة النقود وتقوم بجمع الودائع ومنح القروض وتلعب دور الوسيط في العمليات المالية.[2]

أما التعريف الذي أودعه المشرع الجزائري في قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل1990 م في مادته "البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع, منح القروض وتوفير وسائل الدفع وتيسيرها.

ثانيا: نشأة وتطور المصارف التقليدية

نشأت المصارف التقليدية في بداية عصر النهضة الأوروبية شمال إيطاليا التي كانت قد شهدت حركة تجارية اقتصادية نشطة أواخر العصور الوسطى حيث تم تأسيس أول بنك في مدينة البندقية بإيطاليا سنة 1157م، وفي 1170 م تم إنشاء بنك آخر بمدينة جنوى الإيطالية وبعد ذلك نشأة بنك ريالتو سنة 1587م ويعتبر هذا المصرف أول مصرف منظم، ويعد القرن 17م البداية الفعلية والصحيحة لنشأة المصارف الحديثة ،فقد أنشأ سنة 1609م بنك أمستردام في هولندا وسنة 1800م بنك فرنسا والبنك الأهلي المصري 1898م.[3]

أصبح العمل الحديث للمصارف هو الإقراض من ودائع العملاء الذين هم بحاجة للاقتراض بعد تقديمهم ضمانات كافية مقابل فائدة، ويقوم المصرف بهذه المهمة مادام مركزه المالي يسمح له

1- بن قحدون وآخرون ،"المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية بين المنطق النظري والواقع التطبيقي "، مذكرة ماستر، تخصص مالية البنوك ، جامعة ابن خلدون ،تيارت،سنة2016- 2017،ص9.

2- بديعة مسيف ، سامية زعيلط, استراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك اسلامية, دراسة استشرافية للعمل المصرفي الاسلامي في الجزائر، رسالة ماستر ، جامعة جيجل، 2016-2017.

3- محمد سعيد أبو أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، 2005م، ص ص9-10.

بالوفاء بمطالب المودعين كما تقوم أيضا بتقديم قروض من ودائع ليس لها وجود عندها أصبحت تنشأ هذه الودائع.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص المصارف التقليدية

تصنف المصارف التقليدية إلى أربعة أنواع رئيسية .

01 – **البنك المركزي:** يُعرَّف البنك المركزيّ ـ بنك البنوك ـ بأنّه المصرف الوطنيّ للدول، ويُساهم بتقديم مجموعةٍ من الخدمات المصرفيّة والماليّة لحكومة الدولة التي يتبع لها، ويَهتمّ بمُتابعة نظام البنوك التجاريّة، وتنفيذ السياسات الماليّة والنقديّة الخاصّة بالحكومة. من التعريفات الأخرى للبنك المركزيّ هو بنك يهتمُّ بوضع الخُطط الماليّة لحكومة الدولة، ويُساهم بتنفيذها، ويتحكّم بالأموال ضمن القطاع الاقتصاديّ. وهي المؤسسة المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي في الدولة (أو في مجموعة دول)، وتهدف بشكل عام إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الدولة والإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتخفيض البطالة.

يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة حكومية تتولى الإشراف و الرقابة على باقي المصارف، وإدارة النظام النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية.

ويعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي النابض يمده بالدعم وينظم حركته ويبعث فيه الحياة، فجميع المؤسسات المصرفية الأخرى تدور في النطاق الذي يرسمه له في حدود السياسات التي يقررها، وبصفة عامة يتصف البنك المركزي بأنه بنك إصدار وبنك البنوك فضلا عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المركزي كله ، ويمارس البنك المركزي عددا من الأساليب التي تمكنه من إجراء رقابة فعالة عل الائتمان من ناحية وعلى وحدات الجهاز المصرفي من جهة أخرى.

وفي ما يلي أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي:

-إصدار العملة :فهو السلطة الوحيدة في الدولة المخولة له حق إصدار العملة؛

-بنك الحكومة: وهي أحد الوظائف الأساسية التي يمارسها البنك المركزي فهو يتولى مزاولة العمليات المصرفية العائدة للحكومة و الأشخاص الاعتبارية العامة؛

-بنك البنوك :فالبنوك تحتفظ لديها بالاحتياطات النقدية والأرصدة الفائضة عن حاجتها وهذا ما يساعده على إجراء التسويات النقدية من حقوق وديون للبنوك(مساعدة المصارف التجارية).

-البنك المركزي المستشار المالي للحكومة أو ما يسمى بنك الحكومة .

-إدارة غرفة المقاصة :يترتب على عمليات التعامل المصرفي التي تتم بواسطة الشبكات والتحويلات فتصبح المصارف التجارية دائنة او مدينة إزاء بعضها البعض؛

-الرقابة على المصارف التجارية :يقوم البنك المركزي بالرقابة على المصارف التجارية لضمان تنفيذ السياسة النقدية بالأسلوب الذي يخدم الاقتصاد القومي؛

02 المصارف التجارية

أعطيت للمصارف التجارية تعريفات عديدة من طرف مختلف الكتاب والاقتصاديين منها :

• مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب ولأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمتها ، تحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي بالداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من العمليات المصرفية والتجارية والمالية وفق الأوضاع التي يقررها البنك المركزي [1]

• هي مؤسسات مالية ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي الودائع الجارية أو لآجال محددة ويرتكز عملها أساسا في الائتمان قصير الأجل ، وتعتبر البنوك التجارية أهم عنصر من عناصر الهيكل المصرفي التقليدي ، حيث تعتبر الأكثر عددا و شيوعا في العالم . [2]

• تعرف البنوك التجارية بأنها الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم.[3]

---

[1]– عبد الحق أبو عتروس ، "الوجيز في البنوك التجارية مطبوعات جامعة منتوري :، قسنطينة ، الجزائر ، 2000 ، ص50،

[2]–عبايد علي ، بوفندي فضيلة :"دراسة مقارنة مابين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية المقدمة في البنوك الجزائرية ،دراسة حالة البنوك الناشطة في ولاية تيارت" ، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت 2022/2021 ص 15

[3]– عصام عمر أحمد مندور, البنوك الوضعية والشرعية بالنظام المصرفي , نظرية التمويل الاسلامي البنوك الاسلامية, دار التعليم الجامعي, الاسكندرية,2013, ص ص 165– 169.

• يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان (الإقراض والاقتراض) إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل ، كما يقدم لهم القروض ، وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر[1]

ويعرف قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 1990/04/14 في المادة 114 البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون ، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك والتي تنحصر فيما يلي :

- العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور.
- منح القروض .
- توفير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف البنك التجاري بأنه مؤسسة مالية مهمتها الأساسية الحصول على الأموال من الجمهور (أصحاب الفائض المالي) في شكل ودائع لأجل أو تحت الطلب ثم تقوم بمنحها للزبائن (أصحاب العجز المالي) في شكل قروض و عمليات مالية أخرى .

كذلك هي الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام القانون. وبصفة عامة يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها مؤسسة أو منشأة اقتصادية للتعامل بالنقود حيث يتم تجميع الودائع والمدخرات من مصادر مختلفة ثم إعادة استثمارها في كافة المجالات المختلفة للاستثمار, وفق هـ ذا تقوم المصارف بالعديد من الخدمات لعملائها بوصفها تجميع مدخراتهم وودائعهم ولكن باعتبارها وكيل بالعمولة.[2]

[1]– ضياء مجيد الموساوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002 ،ص 273

[2]– حسن جميل البديري, البنوك مدخل محاسبي وإداري مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان, 2013, ص 16.

3-البنوك المتخصصة : وهي تلك التي تختص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة ،ومن أهم أنواعها المصارف الصناعية والمصارف الزراعية والمصارف العقارية . كما تعرف البنوك المتخصصة بأنها تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي مثل النشاط الصناعي أو الزراعي أو العقاري وذلك وفق القرارات الصادرة بتأسيسها ، والتي لايمكن قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطاتها الرئيسية ، وتتميز البنوك المتخصصة عن غيرها بالخصائص التالية :

- لاتتلقى الودائع من الأفراد كغيرها من البنوك التجارية وتعتمد على رؤوس أموالها أو تقوم بإصدار سندات طويلة الأجل .
- لايقتصر عملها على الاقتراض فقط لكن يتعدى في أغلب الأحيان إلى الاستثمار .
- عادة ما يكون هدفها قوميا واجتماعيا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلد .
- عادة ما تنقسم البنوك المتخصصة إلى أربعة أنواع رئيسية حسب طبيعة النشاط الذي تتعامل معه وهي البنوك الصناعية ، البنوك الزراعية ، البنوك العقارية والبنوك التعاونية .[1]

4 - **بنوك الأعمال والاستثمار** : يكمن الدور الرئيسي لبنوك الأعمال والاستثمار في خدمة الاستثمار وفق خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها الدولة ، بحيث يمكن لهذه البنوك أن تقوم بإنشاء شركات استثمار متخصصة تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ،كما يمكنها أن تقوم بدور الوساطة في سوق رأس المال أي التمويل طويل الأجل الخاص بالاستثمارات الكبرى ، أما قبول الودائع فلا يعد من وظائفها وبالتالي لا تحتاج إلى سيولة نقدية كبيرة كما هو الحال في البنوك التجارية .

ب -خصائص المصارف التقليدية : يمكن تحديد خصائص المصارف التقليدية فيما يلي :

-يمارس البنك المركزي قابليته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن المصارف التجارية لا يمكنها أن تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي .

---

[1]- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل , إدارة المصارف الإسلامية ، مدخل حديث، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع,الأردن ، عمان, 2009, ص 60.

- تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها المصرف المركزي فالأولى إبرائية غير نهائية والثانية غير إبرائية نهائية بقوة التشريع.
- تقوم المصارف التجارية بعمليات إقراض واقتراض عن طريق جمع واستقبال الودائع تحت الطلب أو لأجل تقديمها للعملاء على شكل قروض.
- تتولى البنوك عملية خلق نقود الودائع وتعرف هذه العملية بأن يكون مجموع القروض التي تقدمها هذه البنوك تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه عن طريق الحسابات .
- إن تعامل البنوك التجارية بالودائع تحت الطلب يجعلها أكثر أنواع البنوك مخاطرة وهذا ما يحتم عليها تحمل مسؤوليات جسيمة في إدارة الأموال وتوفير متطلبات السيولة فهي تسعى دائما لتحقيق الفعالية وتحسين مركزها التنافسي في السوق .

المطلب الثالث : أهداف ووظائف المصارف التقليدية

أولا أهداف المصارف التقليدية

تتسم المصارف التقليدية عن غيرها من المؤسسات الأخرى بمجموعة من الأهداف تتمثل في الربحية و السيولة والأمان.

1-1: الربحية: معظم مصاريف البنك تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع لذا فإن أرباح البنك ترتبط ارتباطا وثيقا بإيراداته. فكلما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر. وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر, وهذا يحتم على إدارة البنك العمل على زيادة و تنويع الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

2- **السيولة:** وتعني قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين في أي لحظة ، فهو مصدر الثقة بينه وبين المودعين فمجرد إشاعة عدم توفر السيولة يؤدي إلى تزعزع ثقة المودعين مما يجعلهم يغيرون البنك بعد سحب كل أموالهم وهو ما يؤدي إلى الإفلاس وهذا ما حدث في بنك أنترا اللبناني الذي توقف عن دفع مستحقات المودعين نتيجة عدم قدرته على مواجهة السحوبات بما لديه من موارد نقدية [1] لذلك فإن محاولة التوفيق والملائمة بين الربحية والسيولة تملي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في شكل نقدية سائلة, والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية.[2]

ب3- الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار, فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسارة تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسارة عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك.[3]

ثانيا وظائف المصارف التقليدية

ساهم التطور الاقتصادي وتنوع أنشطته في زيادة الوظائف الملقاة على عاتق البنوك التقليدية إلا أن لها مجموعة من الوظائف أهمها:

- استقبال ودائع العملاء والاحتفاظ بها بالحسابات الجارية- تحت الطلب؛
- القيام بعمليات الاقتراض بغرض الاستثمار باستخدام الودائع؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية لرجال الأعمال والمستثمرين؛
- أعمال أخرى مثل تقديم الاستثمارات للعملاء, إدارة ثروة العملاء,أعمال الحفظ والتخزين القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية مثل شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها .

---

[1]- محمد المصري أحمد ، ادارة البنوك التجارية و الإسلامية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ،1998 ، الطبعة الأولى ، ص34..

[2]- أكرم حداد مشهور مدلول, النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري, ط2, دار النشر, عمان, 2008, ص 144.

[3]- منير ابراهيم هندي, ادارة البنوك التجارية مدخل لاتخاذ القرارات, ط2, المكتب العربي الحديث, الاسكندرية, مصر, 2006, ص12.

- فتح الاعتمادات المستندية, إصدار خطابات الضمان وتمويل التجارة الخارجية؛
- خصم الأوراق التجارية
- شراء وبيع العملات الأجنبية.[1]

المطلب الرابع : موارد واستخدامات الأموال في المصارف التقليدية :

إن للمصارف التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى مصادر واستخدامات والتي تعتمد عليها في عملياتها التي تقوم بها, بالرغم من اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها, وتتمثل المصادر والاستخدامات في:

1-موارد المصارف التقليدية : يمكن التمييز بين مصدرين لأموال المصرف وذلك على النحو التالي:

- **موارد مالية ذاتية :** وتتمثل في :

-**رأس المال المدفوع:** أي رأس المال المدفوع من مجموعة المبالغ التي قام بدفعها أصحاب البنك والمساهمين في تكوين رأس ماله .

-**الاحتياطات** وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال ونميز نوعين من الاحتياطات :

الاحتياطي القانوني وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي .

الاحتياطي الخاص وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بإرادتها وفق نظامها الأساسي لتدعيم مركزها المالي .

- **الأرباح غير الموزعة:** يترتب على نشاط البنك أرباح في نهاية السنة ولا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء فقط والباقي يضاف إلى رأس مال البنك[2].

---

[1] عبد القادر متولي, اقتصاديات النقود والبنوك, ط1, دار الفكر, عمان, 2010, ص 58.

[2] – رتيبة بركيبة ، تقييم أداء البنوك التقليدية والاسلامية ، دراسة مقارنة (2007 –2012)، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2014، ص4

موارد مالية خارجية: تتمثل في:

✓ ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنوك التجارية وتنقسم الودائع إلى:

– **الودائع الجارية :** عبارة على مبلغ من المال يودع لدى المصرف التجاري ويتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها وأن المصرف التجاري لا يدفع فائدة على الودائع إلا في بعض الحالات الاستثمارية والتي مقدار الوديعة التجارية فيها كبيرا وأن يكون بالعملة الصعبة.

–**الودائع لأجل والودائع الادخارية :** جميع هذه الودائع تشكل نوعا من المدخرات التي يجمعها أصحابها لمواجهة الطوارئ ولاستثمارها ولا يلتزم البنك بدفعها إلا في الآجال المحددة للوديعة وتسمى أيضا الودائع بإخطار وإذا كانت شروط الايداع تقتضي إخطار البنك قبل مدة معينة' ويتقاضى أصحابها فائدة نظير إيداعها أما الودائع الادخارية في تجمع المدخرات بالمعنى التمويلي يودعها الأفراد لآجال طويلة ويتقاضى عنها المودع فائدة تتجدد بتجديد المدة وإن كان هذا لا يمنع صاحبها من سحبها.[1]

القروض المصرفية: وهذه القروض إما:

من البنك المركزي : حيث تستطيع البنوك وقت الحاجة الماسة للنقود أو لمواجهة حالات السحب الشديدة أو لأغراض خاصة أخرى كالاقتراض من البنك المركزي.

من الغير: سواء من المصارف الأخرى أو من المؤسسات المالية المختلفة المختصة بالتمويل.

2–استخدام الأموال في المصارف التقليدية : يقوم المصرف بتوزيع موارده على الأوجه التالية :

– القروض والسلفيات للعملاء, الأوراق التجارية المخصومة؛

– استثمارات البنك سواء على شكل مستندات الشركة التجارية الصناعية؛

[1]– نظام محمد نوري الشمري, النقود والمصارف والنظرية النقدية, دار زهان للطباعة والنشر, عمان, 2006, ص ص 145–146.

– الأصول الثابتة سواء كانت المباني, السيارات, الآلات, الحسابات والأثاث.[1]

المبحث الثاني: النظام المصرفي الإسلامي

تعتبر المصارف الإسلامية اليوم من أبرز التطورات التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي عموما في كافة أنحاء العالم ، لاسيما في ظل الأزمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال الفترة الماضية ، ويتفاوت الاهتمام بالمصارف الإسلامية من قبل الأفراد والمؤسسات والدول بين التبني التام للعمل المصرفي الإسلامي وبين الرغبة في الكشف عن ماهية المصارف الإسلامية وآلية عملها واختلافها عن المصارف التقليدية وأسباب تميزها عنها .

المطلب الأول: نشأة وتعريف المصارف الإسلامية

عرفت المصارف الإسلامية مجموعة من المراحل منذ نشأتها وهذا ما أعطى عدة تعاريف لها:

أولا: نشأة المصارف الاسلامية

ظهرت فكرة المصارف الإسلامية منتصف ثلاثينيات القرن العشرين, نظرا لمطالب الكثير من العلماء والأفراد على حد سواء إلى التخلي عن المعاملات الربوية والمناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية خاصة في جانبه الاقتصادي وتحرر الدول من الهيمنة الاستعمارية ، حيث مرت بثلاث مراحل أساسية هي:[2]

المرحلة الأولى: (1963 – 1979) مرحلة تأسيس المصارف الإسلامية: تميزت هذه المرحلة الأولى ببطء نمو وانتشار البنوك الإسلامية حيث عرفت هذه المرحلة في المصارف الإسلامية أربعة مصارف إسلامية فقط وهي بنوك الادخار المحلية, بنك ناصر الاجتماعي, بنك دبي الإسلامي, البنك الإسلامي للتنمية ، لكونها فكرة حديثة يصعب تقبلها في البداية .

[1]– عبد الله الطاهر, مرفق على الخليل, النقود والبنوك والمؤسسات المالية, ط2, مركز يزيد للنشر, 2006, ص 213.

[2]– بوقرة ياسمين ، شلغام آمال , واقع الصيرفة الاسلامية وآليات تطويرها, دراسة حالة، الجزائر,مذكرة ماستر ،جامعة المسيلة ، 2020–2021. ص 3

ا- أول تجربة هي تجربة مصارف الادخار المحلية بمصر سنة 1963 في محافظة الدقهلية تحت إشراف الدكتور أحمد نجار حيث كانت فكرته تقوم على جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي بغية تقاسم الأرباح بين الأطراف المشاركة، وقد حققت هذه التجربة نجاحا كبيرا حيث بلغ عدد فروعها تسعة فروع رئيسية و أكثر من عشرين فرعا صغيرا لكن فشلت هذه التجربة بسبب أطراف كانت ضدها .

ب - تزامنت هذه التجربة مع تجربة أخرى قام بها الشيخ أحمد إرشاد في باكستان بدعم من الملك فيصل وسماحة الشيخ الحسيني رحمهما الله ، حيث تلخصت هذه التجربة في محاولة تحويل المصارف التجارية إلى بنوك لا ربوية أي إلغاء الفائدة مع الاحتفاظ بالآليات المعمول بها في هذه البنوك ، إلا أنها فشلت ولم تدم إلا عدة شهور .

ج- في عام 1970 تقدم وفد من مصر وباكستان باقتراح إنشاء بنك إسلامي دولي، أو اتحاد دول للبنوك الإسلامية وقد قام خبراء من 18 دولة إسلامية بدراسة مشروع تقرير ينص على ضرورة تطوير نظام إسلامي بديل للتقليدي .[1]

د- في عام 1971 تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي حيث نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء ، وقد نالت التجربة اهتماما كبيرا لدرجة إدراجها على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972 .

هـ - في عام 1973 طرحت فكرة إقامة بنوك إسلامية تقوم بتقديم خدمات مصرفية متكاملة في اجتماع وزراء الدول الإسلامية ، وقد نالت هذه الفكرة القبول في هذا الاجتماع ، حيث تقرر وضعها حيز التنفيذ وقد ساهمت الندوات الأكاديمية لنيل الماجستير والدكتوراه والكتب الجامعية في إثراء هذه التجربة وإرساء قواعدها أثناء تنفيذها .

[1]- لعمش آمال , دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية ، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية ومحاسبة معمقة ، جامعة فرحات عباس ,سطيف, 2011-2012، ص4

و – في سنة 1975 تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي وهو البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، ويعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل المصارف الإسلامية كما تم تأسيس النماذج الأولى للمصارف الإسلامية ، حيث تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك فيصل الإسلامي السوداني وبيت التمويل الكويتي سنة 1977 م والبنك الإسلامي سنة 1978 م، وبنك البحرين الإسلامي سنة 1979 م .

المرحلة الثانية: مرحلة التوسع في المصارف الاسلامية (1980 – 1990) توسع ظهور المصارف الإسلامية واتخذ شكل مجموعات مالية إسلامية منظمة تتكون من عدة بنوك إسلامية ، أو من شركات الاستثمار المنتشرة حول العالم كما عرفت هذه المرحلة محاولات رائدة في بعض الدول الإسلامية مثل السودان وباكستان وإيران حيث أصبحت جميع الوحدات المصرفية لديها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء. [1]

✓ مصرف التضامن الإسلامي 1983, مصرف إسلام ماليزيا نفردهان 1983, مصرف قطر الإسلامي 1982, مصرف التمويل السعودي 1983, مصرف شركة التركيب للتمويل 1983 مصرف بنغلادش الإسلامي 1983 مصرف البركة الإسلامي البحرين 1984 .

المرحلة الثالثة من 1990 إلى يومنا هذا

عرفت هذه المرحلة انتشارا متزايدا وسريعا للمصارف الإسلامية وظهر عدد كبير من الاستثمارات يدار بالطريقة المشروعة خاصة صناديق الاستثمار الإسلامية العاملة في مجال التأجير والعقارات والأسهم والسلع وغيرها .

وهذا ما شجع الكثير من المصارف التقليدية على فتح فروع تقوم بتقديم خدمات مصرفية على أسس إسلامية مثل(citBanak)في أمريكا, بنك باركيز في أوروبا(Bank Baratays) والبنك المتحد السويسري(USB golden sacle).

[1]– بن مسعود ميلود ، معاييرالتمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ، مذكرة ماجستير ، تخصص الاقتصاد الإسلامي ، جامعة باتنة, 2007–2008 ص10

إن فتح هذه الفروع كان لتطوير خدماتها واستقطاب شريحة معينة من العملاء أي المسلمين المغتربين كما شهدت هذه المرحلة اهتماما واسعا بأهمية المصارف الإسلامية واعترافا كبيرا بها

ولعل أهمها ماجاء في تقرير صندوق النقد الدولي الذي صرح أن النظام المالي الإسلامي المرتكز على المشاركة في الربح والخسارة دون حساب سعر الفائدة أكثر استقرارا من النظام المالي الغربي، ومن بين المؤسسات التي تأسست خلال هذه المرحلة:

مصرف البركة الجزائري 1991م, مصرف الاستثمار الإسلامي البحريني 1996م, المصرف الإسلامي اليمني 1996, مصرف الاستثمار الخليجي 1998م, مصرف معاملات ماليزيا 1999م ...إلخ.

ثانيا: تعريف المصارف الإسلامية

تعريف أول : المصارف الإسلامية أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية ، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية ، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات وتنموية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل مما يحقق النفع للمجتمع ، واجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وعلى الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة ، وهذا فضلا على الإسهام في تحقيق التكافل بين الأفراد بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية . [1]

[1]– خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي : البنوك التجارية ،البنوك الإسلامية ،السياسة النقدية ،الاسواق المالية ،الأزمة المالية ،جامعة المسيلة ،2013 ، ص142

تعريف ثاني هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا وعطاء وتلتزم في نواحي نشاطاتها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية [1]

المطلب الثاني : المصارف الإسلامية: الأنواع ، الخصائص والأهداف

أولا – أنواع المصارف الإسلامية تصنف المصارف الإسلامية إلى مايلي :

1–وفق النطاق الجغرافي : يمكن تقسيمها إلى مصارف محلية النشاط ومصارف دولية النشاط [2] .

1 ǂ **مصارف إسلامية محلية النشاط** هو ذلك النوع من المصارف الإسلامية التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل ملكيتها وتمارس فيها نشاطها ، ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي .

1 ǂ **مصارف إسلامية دولية النشاط** : هي ذلك النوع من المصارف التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي .

2–وفق المجال الوظيفي: يمكن التفرقة بين عدة أنواع من المصارف الإسلامية : مصارف إسلامية صناعية ، مصارف إسلامية زراعية ، مصارف إسلامية تجارية ،مصارف الإدخار والاستثمار الإسلامي ،مصارف التجارة الخارجية الإسلامية .

2–1–مصارف إسلامية صناعية:وهي تلك المصارف التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك المصرف مجموعة من الخيارات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى ، وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال المهم . [3]

---

[1]– بن طلحة عبد القادر وآخرون،"واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة باستخدام أسلوب التحليل التطبيقي للبيانات DEAمجلة المالية والأسواق ،2016 ،ص52

[2]– فادي محمد الرفاعي ، "المصارف الإسلامية "الطبعة الثانية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ،2007 ،ص25 .

[3]– محمد عبد الفتاح الصيرفي ، "إدارة البنوك "بدون ذكر الطبعة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ،2015 ،ص29 .

2 2 **مصارف إسلامية زراعية** :هي تلك المصارف التي يغلب عليها النشاط الزراعي وباعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام [1]

2-3- مصارف إسلامية تجارية : تقدم هذه المصارف التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأسمال العامل للتجارة وفق الأسس والأساليب الإسلامية أي وفق المتاجرات أو المرابحات أو المشاركات أو المضاربات الإسلامية . [2]

2- 4- مصارف الادخار والاستثمار الإسلامي :تعمل هذه المصارف على نطاقين نطاق مصارف الادخار وصناديق الادخار ، وتكون مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة فائض النقد الموجود لدى الأفراد ، والنطاق الأخير هو نطاق المصارف الاستثمارية حيث يقوم هذا النطاق على إنشاء مصرف استثماري يقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري والتي من خلالها يتم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة ومن ثم إنعاش الاقتصاد الإسلامي .

2- 5- مصارف التجارة الخارجية الإسلامية : تعمل هذه المصارف على زيادة التبادل التجاري بين الدول ،كما تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الطاقات الإنتاجية في الدول الإسلامية من خلال توسيع نطاق السوق ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة وتحسين جودة الإنتاج . [3]

---

[1]- رايس حدة ، "دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية "الطبعة الأولى ، دار إيتراك للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن ،2010 ،ص223 .

[2]- مروان محمد أبو عرابي ، "الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية "الطبعة الأولى ، مؤسسة تسنيم ، الأردن ،2006 ،ص54 .

[3]- بوحيضر رقية ، "استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة "أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر،2012 ،ص114 .

ثانيا – خصائص المصارف الإسلامية

من الواضح أن للمصارف الإسلامية خصائص ومميزات تميزها عن المصارف الأخرى من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون نوردها فيما يلي :

الخاصية الأولى : استبعاد التعامل بالفائدة : إن أول ما يمتاز به المصرف الإسلامي عن المصارف الأخرى وأهم معالمه هو" إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا أو عطاء " وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للمصرف الإسلامي وبدونها يصبح هذا المصرف كأي مصرف ربوي آخر ،ذلك أن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه لان الإسلام في جوهره يعنى بحماية الفرد ،كما يعنى بحماية المجتمع ويحرص على الوحدة والتآخي بين جميع أفراده .

الخاصية الثانية : توجيه كل جهده نحو الاستثمار الحلال

المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى لذا تحرص في تمويلها للمشاريع على أن تكون كل مراحله (تمويل – تصنيع – بيع –شراء) وكل أسباب الإنتاج ضمن دائرة الحلال كما تضع مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد .

الخاصية الثالثة ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية :

الإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل فيه جوانب الحياة المختلفة لذا فالمصارف الإسلامية ترعى الجانبين المادي والروحي ولا تفصل الناحية الاجتماعية عن الاقتصادية ، فالمصرف الإسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها من الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم ، كما أنه يحاول رفع المستوى ألمعاشي للمجتمع من خلال سياسته الاستثمارية ،ويفتح أبواب الرزق أمام الجميع ، وذلك من خلال المشاريع والمؤسسات الاقتصادية التابعة له .

الخاصية الرابعة تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار : يتفادى الكثير من المسلمين استثمار أموالهم وتنميتها في المصارف الربوية القائمة التزاما بمبادئ الدين الإسلامي

وتعاليمه السامية فتصبح هاته الأموال معطلة لا تستفيد منها المجتمعات الإسلامية ،ومع انتشار المصارف الإسلامية ونجاحها شجعهم على توظيف أموالهم واستثمارها في مشاريع تنموية مختلفة زراعية أو تجارية أو صناعية ، وبهذا حققت نجاحا باهرا في تحريك تلك الأموال وجعلها أداة فعالة في خدمة الاقتصاد الوطني .

الخاصية الخامسة : تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية

وذلك من خلال تعاون هذه المصارف وتبادل الخبرات فيما بينها ، وتقديم كل منها ما يستطيع تقديمه للآخر ، شأنها في ذلك المصارف الربوية التي تسود العالم اليوم ، وهي بذلك تجعل الحركة التجارية بين الشعوب الإسلامية تسير نحو التقدم ، بل تؤدي إلى الاستغناء عن النظام المصرفي القائم وعدم الركون إليها في أي عمل مصرفي يحتاجه الفرد المسلم .

الخاصية السادسة : إحياء نظام الزكاة

أقامت هذه المصارف صندوقا خاصا لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وتتولى مهمة إيصالها إلى مستحقيها المحددين شرعا ، وهو بذلك يؤدي واجبا إلهيا فرضه الله على هذه الأمة ، إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي تؤديه أموال هذه الفريضة إذا ما قام المصرف باستثمار الفائض من تلك الأموال وتنميتها .

الخاصية السابعة : القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار

تقوم هذه المصارف بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها وعدم السماح لمساهمين جدد بالاشتراك في رأس مالها فتلجأ إلى إصدار سندات تمكنها من الحصول على رأس مال جديد وبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط ،أما المصارف الإسلامية فإنها لا تصدر السندات عدا سندات المقارضة التي أجازها بعض الفقهاء المعاصرين [1]

[1]– عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي ، "المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق "الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر ، الأردن ،عمان ،1998 ،ص195 .

بل أنها وبهدف زيادة رأس مالها والتوسع في أعمالها تفتح باب الاكتتاب على أسهمها أمام جميع الراغبين في ذلك .

ثالثا: أهداف المصارف الإسلامية

وفق قاعدة الغنم بالغرم وفي إطار سعي المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية ، فإن هذه المصارف تسعى إلى تحقيق أهداف رئيسية أهمها [1]:

1.الأهداف الاستثمارية : تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الإفراد وترشيد السلوك الإنفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع المتغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية .

2. الأهداف التنموية : المصرف الإسلامي لا يستهدف تعظيم الأرباح فقط ، إنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة، كل هذا من أجل هدف أعظم وهو التنمية الإقتصادية .

التأثر بالأزمة المالية : تعتبر البنوك الإسلامية أقل تأثرا بالأزمة المالية وهذا راجع إلى عدة عوامل منها :

- المعاملات في البنوك الإسلامية تبنى على نظام المشاركة (الربح والخسارة) وهذا ما يخفف المخاطر على العميل .
- البنوك الإسلامية استثمارها حقيقي عكس البنوك التقليدية .
- لا تتعامل بالأدوات المالية المستحدثة المخالفة للشريعة، فيجنبها مخاطر الأزمات المالية.

[1]– نبيلة باديس وآخرون ، "أهمية الإسلام في تفادي الأزمات المالية "مجلة اقتصاديات الأعمال التجارية ،المجلد 06 ، العدد02 سنة2021/09/30 ، ص ص212 –213.

-المؤسسات المالية الإسلامية أقل تأثرا من المؤسسات التقليدية في حالات التباطؤ الاقتصادي وانهيار أسواق المال وشح السيولة .

3.الأهداف الاجتماعية : تساهم المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية من خلال منح القروض الحسنة ، تقديم التبرعات ،المساهمة في إنشاء المشروعات الاجتماعية غير الهادفة للربح ،إدارة صندوق الزكاة والصناديق الخيرية وإدارة الإرث والأملاك .

4.أهداف ابتكارية : حتى تستطيع البنوك الاسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك ب:

-**ابتكار صيغ التمويل:** سعت البنوك لابتكار الصيغ الاستثمارية بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية، وذلك لمواجهة منافسة المصارف التقليدية في جذب المستثمرين.

-**ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية :** على البنك المركزي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية لتلبية متطلبات الزبائن [1].

المطلب الثالث : موارد واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

إن مصادر الأموال في المصارف الإسلامية تكاد تكون نفسها مقارنة بالمصارف التقليدية لكن الاختلاف يظهر في كيفية التعامل مع كل مصدر على حدى ، ففي النظام المصرفي الإسلامي نجد التعامل مع الموارد المالية يرتبط بالتعاملات الشرعية التي تحرم الربا وتشجع على التوظيف الفعلي للأموال داخل الاقتصاد عن طريق مختلف الصيغ كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة وبيع السلم والاستصناع والتورق المصرفي والمزارعة والمساقاة قصد خلق قيمة مضافة من خلالها يصل المشروع الاقتصادي إلى نتيجة نهائية يشترك فيها أطراف المشروع من صاحب الأموال التي مثلت مصدرا ماليا للمشروع عن طريق البنك (الوسيط المالي) والذي يدخل كشريك في المشروع

[1]- عباید علي ،بوفندي فضيلة ، "دراسة مقارنة مابين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية المقدمة في البنوك الجزائرية " مذكرة ماستر ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ،2021-2022 ، ص35

وأطراف أخرى قد تتعدد أو غير ذلك ، ففي حالة تحقيق المشروع لأرباح ، فالبنك وصاحب الموارد المالية يشتركان في هذا العائد المالي ، والعكس صحيح في حالة تحقيق المشروع للخسارة .

إن التعامل مع الموارد المالية في النظام المصرفي الإسلامي لا نجد له أساسا في النظام الكلاسيكي الذي يحدد مصيره في بداية تلقيه وبحثه عن موارده المالية ، عن طريق عرض معدلات الفائدة التي من خلالها يكتسب صاحب الأموال عائدا ماليا مسبقا او حتى تاريخ الاستحقاق ودون مراعاة نتائج المشروع وهذا عمل يخالف قواعد الاقتصاد الإسلامي ، الذي يبقى موضوعا آخر ، أما الموارد المالية الأخرى التي يشترك فيها كلا النظامين الكلاسيكي والإسلامي المتمثلة في الموارد الخاصة من احتياطات وأرباح ...الخ ، فلا فوارق بينهما ،لكن يبقى الاختلاف قائما في طريقة الاستعمال .

المطلب الرابع: مقارنة تحليلية بين النظامين المصرفيين .

أولا: أوجه الاختلاف

- تقوم المصارف التقليدية على نظام (الربا) أخذا وعطاء أي على أساس القرض بنسبة محددة منذ وقت الإيداع؛ أما البنوك الإسلامية فتعتمد في تعاملاتها على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة.
- المصارف التقليدية تعطي الاقتراض الأهمية الكبرى ولا تقبل الاستثمار إلا في نطاق ضيق من أعمالها؛بينما المصارف الإسلامية تولي مجال الاستثمار أهمية كبيرة فهي تقوم على المرابحة بالشراء والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها,
- المصارف التقليدية تخضع لرقابة مالية فقط؛ بالمقابل تخضع المصارف الإسلامية إلى رقابة شرعية وأخرى مالية, إذ تضمن الرقابة الشرعية الإشراف على أعمال ونشاطات هذه البنوك لتكون متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية,
- المصارف التقليدية تزيد إعسار الزبون إعسارا بتحميله مركبا يتمثل في الفائدة التي يدفعها في حالة عجزه عن تسديد دينه في موعد الاستحقاق والتي تسمى بالفوائد التأخيرية أو فوائد الفترة التي لم يسدد فيها المقترض مبلغ القرض بعد استحقاقه بل إن الأمر يصل

إلى أكبر من ذلك كالحجز على أمواله ورهنها لصالح المصرف؛[1] بينما المصارف الإسلامية تخضع لمبدأ الرحمة والتسيير الذي تتم فيه مراعاة الجوانب الإنسانية كتأخير دين المعسر.

- المصارف التقليدية تكون نزعة فردية مادية للاتجار وتعظيم الثروة أما المصارف الإسلامية فيها أصل تشريعي للتطهير من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية

ثانيا: أوجه التشابه

توجد العديد من أوجه التشابه بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية والتي منها:

-كلاهما مؤسسة مالية ومصرفية تهدف إلى تحقيق الربح , أي أنهما تقومان بالأعمال المتصلة بالجوانب المالية والمصرفية؛

-كلاهما تتمسك باعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية عند ممارستها لأعمالها ونشاطاتها؛

-تخضعان لرقابة البنك المركزي و للتعليمات والقرارات والأنظمة والقوانين ذات الصلة بممارسة البنوك؛

-تشترك المصارف الاسلامية مع المصارف التقليدية في عدم تخصيص فائدة لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة؛

-كلاهما وسيط مالي بين طرفين؛

-كلاهما يقدم خدمات مصرفية للعملاء كالصرافة والحوالات, والحساب الجاري وغيرها؛

-كلاهما يتبع المعايير المهنية, والاعترافات المصرفية, والقوانين السائدة فيها ،لا يتعارض مع الأسس القائمة عليها مثل الاحتفاظ بالسيولة وغيرها؛[2]

[1]- يزن خلف سالم العطيات، ".تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية "، الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن سنة 1429هـ-2009 م ص ص 44-45

[2]- المرجع نفسه ، ص 46

جدول رقم 01 مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
النشأة	ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية والتي كان آخرها الصرافة	ظهرت نتيجة تطورات تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية في البلدان الإسلامية وكان الدافع الأساسي لها دينيا
أساس التعامل	تقوم على أساس الفائدة المصرفية مع إبعاد الخطر المتوقع	تقوم على أساس تطبيق الشريعة الإسلامية واستبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات .
الإيراد	مردودية مالية محددة مستقبلا	الاشتراك في الربح والخسارة
النقود	سلعة يتم الاتجار بها ، ويتم تحقيق ربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة (تأجير النقود)	وسيلة توسط في المبادلات ومقياس للقيم (تجارة بالنقود)
أشكال التمويل	على أساس الإقراض في شكل قرض مباشر ،أو تسهيلات غير مباشرة من قروض استغلالية واستثمارية .	على أساس البيوع والإجارة والمشاركة
التكافل الاجتماعي	في صورة تبرعات .	في صورة تبرعات وقرض حسن وزكاة
الهيكل التنظيمي	قسم (إدارة)القروض والجاري مدين من اقوى الاقسام في المصرف .	لا يوجد جاري مدين (غلا في أضيق الحدود وعلى سبيل الاستثناء) • قسم بيوع ومشاركات وإجارة . • لجنة فتوى . •صندوق قرض حسن . •صندوق الزكاة . • صندوق الغارمين .
التخصص	قد يتخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين ، وقد بدأ مفهوم المصارف الشاملة ينتشر .	يغلب عليها طابع المصارف الشاملة التي تقدم خدمات مصرفية تجارية ومتخصصة واستثمارية

المصدر: محمد محمود العلجوني " البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها " ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، 2008، ص ص 121-122

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل، تم التأسيس لإطار مفاهيمي متين يوضح الأسس النظرية والفروقات الجوهرية بين النظامين المصرفيين التقليدي و الإسلامي. فقد تبين أن المصارف التقليدية نشأت ضمن بيئة رأسمالية تعتمد أساسًا على سعر الفائدة كأداة تمويلية محورية، بينما نشأت البنوك الإسلامية استجابة لحاجة المجتمعات الإسلامية إلى بديل مصرفي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويرتكز على مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، وتحريم الربا والممارسات المالية غير المشروعة.

كما تم التطرق إلى أنواع و خصائص كل من المصارف التقليدية والإسلامية، مع إبراز أهدافها ووظائفها وطرق استثمارها للموارد المالية. وانتهى الفصل بمقارنة تحليلية بين النظامين، بيّنت بوضوح نقاط التباين المفاهيمية والتطبيقية التي تؤثر بشكل مباشر في تصور الانتقال من أحدهما إلى الآخر.

وتشكل هذه المعطيات النظرية قاعدة أساسية لفهم الإطار العام للانتقال المصرفي ، مما يُمهّد للغوص في تفاصيل المحاور اللاحقة التي تعالج مختلف جوانب وآليات هذا الانتقال ، سواء من حيث الدوافع أو التحديات أو متطلبات التفعيل في السياق الجزائري .

الفصل الثاني:

مفاهيم ومتطلبات الانتقال المصرفي نحو الصيرفة الإسلامية

تمهيد

قضية محورية يشكل الانتقال من النظام المصرفي التقليدي إلى المصرفي الإسلامي في الساحة الاقتصادية والمالية للدول الإسلامية، نظراً لما يتضمنه هذا التحول من أبعاد شرعية واقتصادية وتنظيمية. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في الجزائر، حيث تسعى السياسات الرسمية إلى تنويع الخدمات البنكية وتلبية رغبات شريحة واسعة من المتعاملين الذين يفضلون الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

ويمثل هذا الفصل نقطة ارتكاز في الدراسة، إذ يحدد الإطار النظري والعملي الذي يقوم عليه الانتقال الفعلي من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي، مما يمكّن من تحليل التجربة الجزائرية في هذا المجال في الفصول اللاحقة للدراسة.

المبحث الأول: الانتقال مفهومه ودوافعه ومصادره

لقد شجع نجاح المصارف الإسلامية لدى العديد من المصارف التقليدية العربية والغربية إلى الانتقال نحو الصيرفة الإسلامية وتبني الأسس والأعمال التي تقوم عليها ، حيث قامت العديد من المصارف بتبني هذا النظام الذي يتماشى وفق الشريعة الإسلامية .

المطلب الأول: مفهوم الانتقال

أولا: مفهوم الانتقال لغة

هو التحول من مكان إلى مكان ، التغير من حال إلى حال ، التحول من وضع إلى آخر. ومنه قوله تعالى **{ خالدين فيها لا يبغون عنها حولا }** سورة الكهف "الآية 08" أي تحولا وتغييرا وانتقالا.

ثانيا: الانتقال اصطلاحا : هو التحول من وضع فاسد إلى وضع صالح شرعا وعليه فإن الانتقال يقصد به التغير والتحول من وضع معين إلى وضع آخر. وهذا التغير أو الانتقال يقتضي عادة أن يكون الوضع المتحول إليه أفضل حالا من الوضع المتحول عنه .

وعلى هذا فإن الوضع الفاسد في المصرف التقليدي يكمن في تعامله بأنواع من المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة ، وفي طليعتها التعامل بالربا ، أما الوضع الصالح فهو عبارة عن نبذ التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة ، وفي مقدمتها التعامل الربوي وإبداله بالتعامل المشروع الذي أحله الله سبحانه وتعالى .

وبالتالي فإن مفهوم الانتقال هو تغير المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية ، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها ، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية . ولكن هذا الانتقال يختلف من مصرف إلى آخر تبعا لاختلاف الدوافع الكامنة وراءه واختلاف مصدره ، وهذا يستدعى التعرف على الدوافع الكامنة وراء الانتقال ومصادره ، ومن ثم بيان أنواعه من حيث الشكل و الأسلوب [1].

والانتقال إما يتم كليا من النظام التقليدي الرأسمالي إلى النظام الاسلامي, وإما بشكل جزئي بفتح نوافذ أو شركات تابعة له تقدم خدمات مالية إسلامية لأفراد أو تكتفي بطرح بعض المنتجات المتوافقة مع أحكام الصيرفة الاسلامية ضمن خدماتها المالية لعملائها.

المطلب الثاني: دوافع ومصادر عملية الانتقال

أولا: دوافع الانتقال

إن التغير أو التحول من وضع لآخر يكون لسبب معين فإما أن يكون لمشكلة حلت بالمصرف أو للانتقال إلى وضع أحسن من الوضع القائم ، ومن هنا يمكن إبراز أهم الدوافع التي تجعل المصارف التقليدية تتحول إلى مصارف إسلامية كليا أو جزئيا عن طريق فتح نوافذ أو فروع إسلامية لها :

1 الدوافع العقائدية للانتقال

إن العمل بأحكام الشريعة الإسلامية وترك الربا إرضاء لله تعالى من أهم العوامل التي تدفع المصارف التقليدية للانتقال إلى مصارف إسلامية .

[1] –يزن خالف سالم العطيات, أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها ، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ،2011،ص 7

2 الدوافع الشرعية للانتقال

تعتبر المعاملات البنكية بالفائدة وعزوف الكثير من الأفراد عن التعامل مع البنوك التقليدية لوازع ديني من أكبر الأسباب التي جعلتها تعيد النظر في معاملاتها إلى ما يتوافق مع الشريعة الإسلامية .

3 -الدوافع الاقتصادية للانتقال

-تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين وذلك عن طريق مشاركة المصرف للمضاربين بنتيجة المشروع من ربح أو خسارة بخلاف الوضع السائد في نظام الفائدة الذي ليس للمصرف الربوي علاقة بنتيجة المشروع وبالتالي لا يوجد احتمال للخسارة أبدا .

-انخفاض معدل المخاطر وتحقيق أرباح إضافية ، خاصة وأن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدر لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي .

-تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية وأساليب الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية واستحداث خدمات أخرى مثل بطاقات الائتمان الإسلامي ، الأوراق المالية الإسلامية والصكوك الإسلامية القائمة على المشاركة في الأرباح [1].

4 الدوافع القانونية للانتقال

-اصدار نصوص تشريعية لترخيص عملية الانتقال وتنظيمها

-تقييد المصارف التقليدية بقوانين منظمة في مختلف الدول بأن تلتزم بنشاط الوساطة المالية بين طرفي العجز والفائض وفق استراتيجية الإقراض والاقتراض بالربا ، في حين أن المصارف الإسلامية تتميز بالطبيعة الخاصة للمصرفية الإسلامية من خلال نشاط الاستثمار المباشر إلى جانب الوساطة المالية ، الأمر الذي يعد قيمة استراتيجية مضافة

[1]-, خميسة معروفي ،صابرينة طعبلي ، صابرينة بن زين ،"تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية دراسة حالة البنوك BNA –BADR – CPA بالوادي ، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي 2020-2021 ص 25

إلى أداء المصارف التقليدية الإسلامية تستثمر بشتى أنواع الاستثمار المباشر لنفسها أو للغير" بنوك تجارة " أو" بنوك شاملة " وهو ما ترغب فيه المصارف التقليدية في الاستفادة من هذه الميزة الإستراتيجية وهي الاستثمار[1].

ثانيا: مصادر الانتقال من المصارف التقليدية إلى المصارف الاسلامية

ويقصد بها الجهة التي تسعى للانتقال سواء كانت من داخل أو خارج المصرف أو تكون من جهة عمومية أو خاصة وذلك على النحو التالي :

1_ اتخاذ قرار الانتقال من قبل القائمين على المصرف التقليدي وأصحاب القرار فيه إما بدافع التوبة إلى الله و التخلص من الأنشطة المخالفة للشريعة الإسلامية خاصة الربا، ولدوافع أخرى مثل بنك الكويت الدولي؛

2_ أن يكون مصدر الانتقال جهة خارجية ترغب بشراء المصرف وتحويله وهناك عدة أسباب لذلك:

- أن تقوم جهة خارجية بشراء المصرف و أثناء مرحلة التأسيس وقبل طرح الأسهم للتداول تشترط الشركة في نظامها الأساسي على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها مع الغير؛
- الدخول كشريك في المصرف الذي يرغب بعض القائمين عليه في تحويله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية, سعيا لتخليصه من الأعمال المخالفة وتدعيمه بشراء أسهمه كي يتم التأثير على قناعةّ أغلبية القائمين عليه للانتقال إلى العمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية.
- الشركة قائمة من خلال شراء أسهمها ثم محاولة التأثير من الداخل بشراء أسهم المصرف مبدئيا ثم العمل على تغيير النظام الأساسي من خلال الجمعية العمومية.

[1]–رشام كهينة ، مرجع سابق ، ص ص 102 إلى 103

3_ قيام السلطات النقدية باتخاذ قرار يلزم بتطبيق الشريعة الاسلامية, مما يلزم التوقف عن التعامل بالربا وغيره من المعاملات المخالفة في المصارف وغيرها, وبالتالي تحولها للعمل وفق أحكام الصيرفة الاسلامية.[1]

المطلب الثالث: أشكال وأساليب الانتقال

أولا أشكال الانتقال

ويقصد بشكل الانتقال الطريقة التي اختار المصرف التقليدي أن يمارس من خلالها العمل وفق أحكام الشريعة وفيما يلي أهم أشكال الانتقال :

1-1- الانتقال الكلي : وذلك بتحويل كل الأعمال الخاصة بالمصرف إلى أعمال موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية, ويتوقف عن أي عمل مخالف لأحكام التشريع الاسلامية وعلى رأسها التعامل بالربا, ويعتبر هذا الشكل من أكثر الأشكال مصداقية في الانتقال وقد نفذت العديد من المصارف التقليدية هذا الشكل ومنها الكويت....

1-2 – **الانتقال الجزئي** : تحول المصرف تحولا جزئيا وقد يتخذ عدة صور :

- **استحداث خدمات وصيغ مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية:**

تقديم المصارف التقليدية صيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية, وتقديمها جنبا إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية, عن طريق تصميم بعض أدوات التمويل الاسلامي كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والاستصناع والاجارة وبيع السلم وبالتالي تصبح خدمات المصرف مزيجا بين ما هو مباح شرعا , وآخر محرم.

- **إنشاء نوافذ متخصصة تتوافق مع أحكام التشريع الاسلامية:**

[1]–بديعة مسيف ، سامية زعيلط "استراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك اسلامية, دراسة استشرافية للعمل المصرفي الاسلامي في الجزائر, رسالة ماستر جامعة جيجل, 2016-2017. ص31

وذلك عن طريق تخصيص المصرف التقليدي داخله نوافذ تقدم الخدمات المصرفية والاستثمارية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية إلا أنه استقلال مكاني فقط كونه لا يتمتع بالاستقلال المالي ولا الإداري فهو تابع لإدارة المصرف التقليدي .

• فتح فروع متخصصة توافق مع أحكام الشريعة الاسلامية:

تقوم بعض المصارف التقليدية بفتح فروع متخصصة تمارس تعاملاتها المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية, أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تابعة لإدارة الفروع بالمصرف التقليدي أو ينشأ لها إدارة خاصة, وتعد هذه الصور من أكثر الصور التي تمارسها المصارف في التخلص من التعاملات الربوية.

• إنشاء مصارف جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية:

يقوم المصرف التقليدي بإنشاء مصرف مستقل عنه بإدارته وأعماله, ويلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية, إلا أن ملكية هذا المصرف أو جزء منه تعود للمصرف التقليدي ويعد هذا الشكل من أقل الأشكال شيوعا وانتشارا.[1]

ثانيا : أساليب الانتقــال

أسلوب الانتقال يقصد به الطريقة التي يتبعها المصرف للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وفيما يلي أهم أساليب الانتقال :

– **الانتقال الجزئي** : ويعني تحويل فرع من فروعه أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق الشريعة الإسلامية ليكون نموذجا في حالة نجاحه واكتساب القائمين عليه خبرة تسمح بتعميم النموذج على كامل المصرف ، هذا الأسلوب يتمتع بدرجة مرتفعة من الأمان ففي حالة الخسارة لن يتأثر المصرف الرئيسي وباقي الفروع ، إلا أنه يؤدي إلى التراجع عن قرار الانتقال والخوف من الخوض في التجربة مرة أخرى .

– **الانتقال دفعة واحدة** : حيث يقوم المصرف التقليدي بإعداد برنامج شامل للانتقال إلى نظام إسلامي وفق مخطط زمني محدد وتعمم الفكرة على جميع فروعه في وقت واحد ، هذا الأسلوب

[1] يزن سالم العطيات.تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ص 56

يعد مخاطرة كبيرة ذلك أن الخسائر التي قد يتكبدها المصرف نتيجة الانتقال تعرضه لأزمة سيولة أو ضائقة مالية تشل حركـة بعض أنشطته التجارية والمصرفية أو يتعرض لموقف عدم تلبية طلبات سحب أصحاب الودائع وقد تعرضه للمساءلة القضائية عن حقوق المودعين وكيفيـة استرجاعها وبالتالي الإفلاس التام للمصرف .

-**الانتقال المرحلي (التدرج):** يقوم المصرف التقليدي بإعداد خطة متكاملة وشاملة لكل أقسامه وفروعه بشكل متوازن ومتساو على أساس جدولة مراحل الانتقال زمنيا وفق معايير شرعية وقانونية واقتصادية يتوخى الحاجة الزمنية لكل مرحلة من مراحل الانتقال لاستيفاء متطلباتها من التعديل والتبديل ليتحقق التكامل للنظام المصرفي القائم على أساس خلو معاملاته من الربا أو أي محظور شرعي آخر عند تنفيذ آخر مرحلة زمنية من مراحل الانتقال ، هذا الأسلوب أفضل من الأسلوبين الأول والثاني لأنه يتجاوز سلبياتهما [1].

المبحث الثاني: متطلبات ومعوقات الانتقال المصرفي

إن انتقال المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي يتطلب منها الالتزام بفلسفته وأسسه ونشاطاته, لذا فإن طبيعة الاختلاف الجوهري بين كلا النظامين تفرض على عملية الانتقال مواجهة العديد من المتطلبات .

المطلب الأول: متطلبات ومعوقات قانونية.

تخضع المصارف لنظم وقوانين الدول التي تعمل فيها ولهذا تملك معاملات وعلاقات مع الجهات المختصة في تلك الدول ممثلة بالبنك المركزي ، والذي يتولى السلطة والإشراف على المؤسسات المالية بشكل عام ، لذا فإن تحول المصارف التقليدية لا بد أن يكون تحت إشراف ورقابة المصرف المركزي ، وفي حال سماح القوانين والتشريعات بذلك يشترط البنك المركزي على المصارف التقليدية بعض المتطلبات التي تقابلها عقبات قانونية أمام انتقال المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ، لذا نورد أهم المتطلبات والعقبات القانونية التي تواجه انتقال المصارف التقليدية.

[1] يزن خلف سالم العطيات.تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 58

أولا: المتطلبات القانونية للانتقال يقصد بها كل الإجراءات القانونية التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية الانتقال وفق الأطر القانونية وأهمها:

_ عقد اجتماع للجمعية العامة للمصرف بصفة غير عادية يقضي بالموافقة على تحويل المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وينتج عنه قرار يراعي فيه كافة المتطلبات القانونية التي تمنح القرار الصادر عنها الصفة القانونية مثل ضرورة توجيه مجلس الادارة دعوة برسائل حضور جميع المساهمين لاجتماعات الجمعية العمومية بصفة غير عادية, وضرورة تحقيق النصاب الواجب توفره من أعضاء الجمعية العمومية لصحة انعقاد اجتماعها, وغيرها من الأمور الفنية التي يحددها قانون الشركات التجارية ويتم خلال هذا الاجتماع مناقشة تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية وتقديم القناعات الكافية والدلائل القوية على أهمية مشروع الانتقال وصلاحية تطبيقه ثم يناقش بعد ذلك مستلزمات الانتقال من تعديلات أو تغيرات في عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي وفي حال حصول المشروع على أغلبية الأصوات اللازمة لاتخاذ قرار الانتقال ينبغي على مجلس الإدارة إجراء التعديلات الآتية في عقد التأسيس ونظامه الأساسي:

-يجب أن ينص صراحة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع أشكاله وصوره أو بأنه معاملة محرمة شرعا في سائر أنواع التعامل.

-تعديل اسم المصرف في عقد التأسيس بما يدل على طبيعة أنشطته المصرفية المعدلة أو الجديدة؛

-الحصول على الموافقة الرسمية من الجهات المتخصصة على انتقال المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي وتعديل نظامه الأساسي, ويضع البنك المركزي شروط ومتطلبات يجب على المصرف التقليدي الالتزام بها عند تقديمه طلب الحصول على الموافقة للانتقال إلى العمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية, ومن هذه الشروط ما يلي:

-ضرورة قيام المصرف الراغب في الانتقال بإجراء دراسة جدوى لعملية التحول بحيث تبين جدوى الانتقال في تحقيق أهداف المصرف المتضمنة دراسة السوق وتوجيهات العميل,

-والنتائج المتوقعة خلال السنوات الأولى من الانتقال , وتصور الدراسة كذلك أنواع المخاطر وفرص عملية الانتقال.

-وضع خطة زمنية للانتقال متضمنة الإجراءات التي سيتم إتباعها من أجل عملية الانتقال؛[1]

-إعداد لجنة تتكون من الإدارات المعنية بعملية الانتقال لمتابعة الإجراءات والخطوات المتبعة وتصحيح مسارها ؛

-تهيئة الزبائن لعملية الانتقال من خلال حملات إعلانية وإشهارية ؛

-تعديل عقد التأسيس على أن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وتشكيل هيئة رقابة شرعية تلتزم بقواعد المصرف المركزي, والالتزام بالحد الأدنى لرأس المال؛

-إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للمصرف, وتدريب الموظفين على طبيعة العمل الجديد وتأهيلهم مع تدعيم الكادر الوظيفي بما يتناسب وطبيعة العمل الجديد؛

-تكليف إدارة الشؤون القانونية بالمصرف بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بانتقال المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والآثار القانونية المترتبة عليه من حيث تسوية حقوق والتزامات المصرف من كل المساهمين والعملاء أو المصارف الأخرى وبالاستعداد التام لمواجهة أي اعتراضات قانونية قد تواجه عملية الانتقال بالإضافة إلى متابعة تنفيذ أي متطلبات أخرى تفرضها الجهات المتخصصة بخصوص تنفيذ الانتقال للعمل وفق أحكام الصيرفة الاسلامية.

ثانيا: معوقات قانونية تواجه التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الاسلامية

العقبات القانونية: يقصد بها كافة الصعوبات والمشاكل القانونية التي تعيق أو تمنع تنفيذ عملية الانتقال وتتمثل في :

[1]- مصطفى علي أبو حميرة : تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى المصارف الاسلامية , دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية ،مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ،2011 ، ص 12

- عدم وجود قوانين او تشريعات تنظم أو تبين المتطلبات القانونية للانتقال من الصيرفة التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية ؛

- ارتباط إصدار الموافقة من الجهات الحكومية المختصة مع اتخاذ الجمعية العامة لقرارات الانتقال, وذلك بسبب تلازم الأمرين وتوقف كل منهما على الآخر ؛
- تأخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة المتعلقة بإعلان وتنفيذ المصرف التقليدي للعملية الانتقال ، مما يعني إما الاستمرار في التعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية، أو التوقف عن تقديمها والتعرض للخسائر المالية؛
- هيمنة القوانين الوضعية في أغلب الدول الاسلامية والتي تعتبر العقود الربوية عقودا صحيحة من الناحية القانونية, الأمر الذي يحول دون التزام الأطراف الأخرى بتعديل عقودها مع المصرف التقليدي عند الانتقال بما يتوافق وأحكام الشريعة الاسلامية ، وهذا يؤدي إلى عرقلة وتأخير عملية الانتقال ، ويجبرها على الاستمرار في العقود الربوية التي رفض أصحابها تعديلها لأن القانون لا يعطي للمصرف حرية التعديل في العقود دون موافقة الأطراف الأخرى.

المطلب الثاني: متطلبات ومعوقات شرعية وتشريعية للانتقال من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية

أولا: المتطلبات الشرعية

يقصد بها كل الإجراءات والأمور التي يتحتم على المصرف التقليدي اتخاذها عند تنفيذ عملية الانتقال ، حتى يكون صحيحا من الناحية الشرعية ، لذا نبرز مجموعة من المتطلبات الشرعية التي يتوجب على البنك اتباعها عند اتخاذ قرار الانتقال وأهمها :

-التوقف عن التعامل بالربا وعقد النية على عدم العودة إليه وتجنب أي معاملة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية .

-رد المظالم لأصحابها لأنها أهم شروط التوبة .

-تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من علماء للعودة إليهم عند الحاجة وتعيين مدققين شرعيين داخليين؛

-الفصل بين الموارد المالية المشروعة وبين الموارد غيرالمشروعة في حالة الانتقال التدريجي

ثانيا: العقبات الشرعية للانتقال من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية

إن المجتمعات الإسلامية الراهنة نظرا لتبعيتها الاقتصادية وخضوعها لقوانين وضعية تواجه الكثير من الصعوبات لانتقال مصارفها من تقليدية إلى إسلامية أهمها غياب التكوين المختص في الاقتصاد الإسلامي لعلماء الفقه الشرعي وتجنب التطرق لمثل هاته المواضيع والذي يترك العديد من المسائل الفقهية دون أحكام واضحة وبالتالي تفتح المجال لغير المختصين في الإدلاء بفتاوى تختلف من عالم لآخر في ظل التكنولوجيا المتوفرة حاليا وسرعة انتشارها ومن هذه المسائل ما يلي:

-حكم الأموال التي قبضها المصرف والناتجة عن أعماله السابقة المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والتي انتهت جميع آثارها وما يتعلق بها قبل اتخاذ المصرف لقرار الانتقال؛

-حكم استمرار المصرف التقليدي بممارسة الأعمال المخالفة للشريعة بعد صدور قرار الانتقال عن الجمعية العمومية للمصرف, وقبل صدور موافقة الجهات المختصة.

-حكم شراء أسهم المصرف التقليدي قبل وأثناء عملية الانتقال ؛

-حكم السلع والخدمات المحرمة لذاتها والتي تعود ملكيتها للمصرف.

كما أن هناك الكثير من المشكلات التي قد تؤثر من وقت لآخر خلال عملية الانتقال والتي لا يمكن التعرف عليها إلا عند التطبيق العملي لخطة الانتقال ومن ثم لا تكون هناك حلول شرعية تناسب هذه المشكلات مما يؤدي إلى تأخر مراحل تطبيق عملية الانتقال بعض الوقت حتى يتسنى للقائمين على المصرف استيفاء الحلول الشرعية لهاته المشكلات من خلال عرضها على العملاء والمتخصصين, بهدف الوصول إلى الحلول الشرعية .

المطلب الثالث: متطلبات ومعوقات إدارية تواجه انتقال البنوك التقليدية إلى البنوك الاسلامية

أولا: المتطلبات الإدارية

هي مجموعة الإجراءات المتعلقة بالجانب الإداري للمصرف والتي يلتزم بها عند القيام بعملية الانتقال وأهمها تطوير الموارد البشرية وتدعيمها بما تقتضيه الوضعية الجديدة للمصرف وذلك وفق مجموعة من الإجراءات أهمها :

التهيئة المبدئية: يقوم المصرف التقليدي قبل المباشرة بعملية الانتقال إلى مصرف إسلامي بعمليات توعية لجميع الطاقم الإداري والتعريف بالوضعية الجديدة وما تتطلبه منهم سواء فكريا أو علميا وأثرها دنيويا وأخرويا حتى يتم الإقبال عليها بكل قناعة وأهمها :

- التعريف بكل ما يتعلق بالطبيعة العقائدية للعمل المصرفي الإسلامي؛
- التعريف بالعمل الجديد المسند إليه, وتوضيح مدى أهميته في العمل الجديد ؛
- توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء ، والمجتمع والدولة ككل ؛
- التوعية بالرسالة التي يتطلع إليها المصرف اتجاه الفرد والمجتمع والدولة ككل؛
- العمل على غرس الثقة في نفوسهم اتجاه المصرف ؛
- تغيير نظرة الإدارة لعمل المصرف لدى الموظفين ودوره في المجتمع ؛
- التعرف بالظروف والسياسات التي تحكم أعمالهم, وكل ما من شأنه مساعدتهم على التكيف بسهولة وبسرعة مع مستجدات الظروف المحيطة بالعمل.[1]

أ - **تخطيط وتنمية الموارد البشرية:** وهو منهج متكامل يشمل الجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والتنوع اللازم والملائم من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة, وتحقيق أهداف المصرف من ناحية وتحقيق متطلبات العاملين وحاجاتهم من ناحية أخرى.

ب - **اعادة النظر في معايير تقويم كفاءة وأداء الموظفين:** إن معايير العمل والتوظيف في المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف التقليدية ذلك أنها توجب عليهم الإيمان

[1]- مصطفى علي أبو حميرة : تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى المصارف الاسلامية , مرجع سابق ، ص 14

والاعتقاد الراسخ بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في كل جوانب الحياة وأنه سبيل النجاح والفلاح دون سواه وأن أي قناعة غير هذه تلزم إنهاء عقود أصحابها أثناء عملية الانتقال لأن وجود هؤلاء داخل المصرف يؤدي إلى نتائج سلبية.

ت – توفير احتياجات التدريب اللازمة لكافة الموظفين: إن عملية الانتقال تلزم الإدارة القيام بدورات تكوينية لجميع موظفيها لاكتساب المعلومات والخبرات الخاصة بالعمل في المصارف الإسلامية باعتبارها تختلف عن المصارف التقليدية في معاملاتها وأهدافها وذلك من خلال :

• تبيان طرق العمل وكيفية أداء الخدمات المصرفية الإسلامية ؛

• توضيح أهمية الرقابة الشرعية باعتبارها أحد العناصر الفكرية والأساسية لضبط التطبيق الصحيح للعمل الاسلامي؛

• تسطير دورات تكوينية على المدى القصير للتسريع بانطلاق عملية الانتقال واكتساب معارف ومهارات تتعلق بالمعاملات البنكية الإسلامية وعلى المدى الطويل لمواجهة مختلف الصعوبات أثناء الخدمة.

ثانيا: المعوقات الإدارية

هي تلك الصعوبات والعراقيل الإدارية التي تواجه المصرف التقليدي في انتقاله إلى مصرف إسلامي وأهمها :

– بطء تجاوب الإدارة مع عملية الانتقال أو اتخاذ قرارات متسرعة من شأنها أن تؤثر على المصرف ؛

– وجود صراعات خفية –غير معلنة–بين مؤيد ومعارض لعملية الانتقال لدى موظفي الإدارة مما يؤثر في اتخاذ القرارات ويخلق صراعات داخل المصرف؛

– تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بهذا التوجه المزدوج للمصرف؛

– ضرورة إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للمصرف لحاجته لأقسام وإدارات جديدة مما قد يخلق صراعات بين طاقمه الإداري ؛

– الحاجة الملحة لتدريب إطارات المصرف وتأهيلهم وفق الوضعية الجديدة يزيد من التزامات المصرف ؛

– صعوبة العمل مع المصارف الأخرى لعدم انتشار المصارف الإسلامية داخل البلد الواحد ؛

–ظهور احتكاكات عملية تمتد لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على تطوير إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي ؛

–ضعف الاستعداد لدى إدارة المصارف الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.[1]

المطلب الرابع: متطلبات ومعوقات اقتصادية واجتماعية وتقنية

أولا: متطلبات اقتصادية واجتماعية وتقنية

هناك العديد من المتطلبات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذه لعملية الانتقال وذلك لما لهذه المتطلبات من أهمية تنعكس على طبيعة عمل المصرف ونشاطه ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

–توسيع نشاط المصرف من خلال استقطاب عملاء جدد .

–توسيع نشاط المصرف من خلال صيغ معاملات جدد (المشاركة ، المضاربة ، الاستصناع .....)

–زيادة رأس مال المصرف .

–تغيير النظرة المادية للمصرف إلى نظرة اجتماعية تضامنية مثل القرض الحسن.

–القيام بحملات إعلامية تمهد للإعلان عن عملية الانتقال المصرفي التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية وذلك من خلال عقد الندوات والمحاضرات عبر وسائل الإعلام المتاحة وتركز هذه الندوات والإعلانات على أهمية الانتقال وإيجابياته بحيث يترقب الجمهور إعلان قرار الانتقال بفارغ الصبر, الأمر الذي يساهم في جذب عملاء جدد,

[1] –يزن خالف سالم العطيات, تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 84

وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية تساهم في إنجاح الانتقال منذ البداية والانطلاق نحو المصرفية الإسلامية بقوة وثبات؛

-تغيير كافة المعالم والأشكال السابقة التي تعكس صورة العمل المصرفي التقليدي واستبدالها بمعالم وصور تعكس صور العمل المصرفي بعد الانتقال مثل تعديل اسم المصرف وشعاره وإعلاناته ومواده الدعائية وغيرها من الأمور الشكلية بحيث تبرز التوجه للمصرف وتعبر عن تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية؛

-تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ الانتقال بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عاليتين وفي نفس الوقت تعمل هذه اللجان على تعزيز النواحي الإيجابية التي تظهر تبعا لخطوات الانتقال، الأمر الذي يساهم في إنجاح التحول وإظهاره بشكل يدفع للتفاؤل والاستمرار بالعمل لتحقيق الأهداف المنشودة؛

- إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة المصرف بعد الانتقال بحيث تتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة , ويمكن الاستفادة بشكل خاص بالمؤسسات والمصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية؛

- تصميم النماذج والعقود والسجلات التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي سواء باقتباس عقود بعض المصارف الإسلامية أو تعديل عقود المصرف نفسه لتكون محققة للغرض.

ثانيا: معوقات اقتصادية واجتماعية وتقنية

تواجه المصارف التقليدية عند تنفيذ عملية الانتقال العديد من المشكلات والعقبات كالجانب التسويقي والإعلامي وتعيق طريق انتقالها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وفيما يأتي أبرز هذه العقبات:

- إن تزامن تنفيذ متطلبات الانتقال قد يؤدي إلى إثقال كاهل إدارة المصرف والقائمين على عملية الانتقال وتحميلها بأعباء تفوق طاقتها, الأمر الذي يتسبب في عرقلة تنفيذ متطلبات التحول على الوجه الصحيح وبالتالي التأثير بشكل سلبي على تحول المصرف لذا يجب توزيع المهام والتخطيط الجيد والترتيب الصحيح لأولويات التطبيق وضرورة العمل بروح

الفريق الواحد بحيث تتوزع الأعباء بشكل مناسب مما يساهم في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن تزامن تنفيذ متطلبات الانتقال؛

- صعوبة التكيف السريع مع آليات ومتطلبات العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الأمر الذي يتطلب مزيدا من الوقت والمتابعة الدقيقة بحيث يتم التكيف والتلاؤم مع الوضع الجديد بأسرع وقت؛
- التعرض للانتقادات من قبل المعارضين لفكرة انتقال البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية ومن قبل المشككين بمصداقية وجدية المصارف التقليدية على عملية الإنتقال؛
- التأثر بالهجمة الشرسة التي تتعرض لها المجتمعات الاسلامية عموما من اتهامات تتصدر العالم وممارسة التضييق على المصارف الإسلامية خصوصا باعتبارها القناة التي يمر من خلالها تمويل الجماعات الإرهابية وغيرها من الاتهامات التي من شأنها تشويه صورة المصارف الإسلامية بشكل عام.[1]

1 يزن خلف سالم العطيات."تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية "، مرجع سابق ص 88

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل ، مفاهيم ومتطلبات الانتقال المصرفي من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية تم التطرق إلى تعريف الانتقال المصرفي وأهم دوافعه ومصادره ،ثم الأشكال والأساليب المتبعة في عملية الانتقال ،والتي كان لها دور بارز في انتقال العديد من المصارف التقليدية في مختلف الدول عالميا إلى مصارف إسلامية سواء كليا أو جزئيا أو عن طريق نوافذ إلا أنها تحتاج إلى بيئة مناسبة تسمح بنجاح المصرف سواء من الناحية القانونية أو التشريعية أو من خلال توفر العنصر البشري المؤهل باعتباره الركيزة الأساسية لهذا الانتقال مع وجود الرغبة والقناعة لديهم إلا أنها تعاني من بعض العراقيل سواء تنظيمية أو تشريعية أو إدارية .

الفصل الثالث:

انتقال المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ضوء الواقع المحلي والتجارب الدولية

"تمهيد:

شهدت الصيرفة الإسلامية نموا كبيرا في النظام المالي العالمي خاصة في السنوات الأخيرة ، رغم العديد من التحديات والعقبات التي تواجهها ، وما زاد من نموها وتطورها هو الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، حيث بينت هذه الأزمة قوة وصلابة المصارف الإسلامية في إدارة الأزمات مما دفع الكثير من دول العالم الدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية فمنها من لجأت إلى إنشاء مصارف إسلامية ، ومنها من قامت بفتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية ، ومنها من قامت بإنشاء فروع إسلامية مخصصة حكرا لتقديم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية . وعلى غرار العديد من دول العالم عملت الجزائر على تفعيل الصيرفة الإسلامية من خلال مجموعة من الإصلاحات كان أولها إصدار قانون النقد والقرض 90-10 والذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لفتح بنوك في الجزائر .والذي نتج عنه إنشاء مصرفين إسلاميين بنك البركة في سنة 1991 ومصرف السلام في سنة 2008 .

وكخطوة أولى لتعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر أصدر بنك الجزائر النظام 20-02 المؤرخ في 15مارس 2020المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، والذي سمح للمصارف العمومية في الجزائر بفتح النوافذ الإسلامية على مستواها ، وهذا لتفعيل وتعزيز الصيرفة الإسلامية بالجزائر . ممارسة مختلف المعاملات المصرفية الاسلامية بالرغم من هذا واجهت الصيرفة الاسلامية في الجزائر العديد من العوائق والتحديات، وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الاول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المبحث الثاني: الآليات المقترحة لانتقال المصارف التقليدية

المبحث الثالث: التجارب الدولية في الانتقال المصرفي

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعتبر المصارف الاسلامية تجربة حديثة في الجزائر من حيث التأسيس والنشأة والتطور مع كل هذا استطاعت تحقيق نتائج مصرفية وتمكنت من توفير بديل شرعي للمواطن الذي ذاق ذرعا من المعاملات الربوية المحرمة لكن تطورها ضعيف مقارنة بالدول الأخرى.[1]

المطلب الأول: نشأة وتطور المصارف الإسلامية الجزائرية

أولا: بدأ اهتمام الجزائر بالتوجه نحو أنشطة المصارف الإسلامية من القدم حيث نشر عبد الرزاق بلعباس مقالة تنص بأنه هناك وثيقة يرجع تاريخها إلى عام 1317هـ 1928م, كانت تدعو إلى إنشاء مصرف إسلامي جزائري يعمل وفق الشريعة الإسلامية, وقد كان مبرمجا إنشاء هذا المصرف في عام 1929م تحت اسم البنك الإسلامي الجزائري و المسؤول عن تلك المقالة الشيخ إبراهيم أبو اليقظان ، وقد كان عنوانها حاجة الجزائر إلى مصرف إسلامي . في آخر المقالة دعا الشيخ أبو اليقظان أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة المصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي وعلى الأرجح لاحقا في نهاية عشرينيات القرن العشرين لقيت دعوته ترحيبا من قبل كبار رجال الأعمال القاطنين بمدينة الجزائر ولكن مع الأسف قوبلت بالرفض من طرف الإحتلال الفرنسي ببساطة لأنه كان يشكل خطرا على مصالح فرنسا وشعبها.

أما التطبيق الفعلي للصيرفة الاسلامية كان منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي حيث سمحت لأول بنك اسلامي بالعمل في السوق الجزائرية وهو بنك البركة وذلك لإصلاح المنظومة المصرفية أصدرت قانون النقد والقرض رقم 90 – 10 الصادر في 14-04-1990 والذي يعتبر هم حدث حصل في النظام المصرفي الجزائري.[2]

التعريف بمصرف البركة في الجزائر: بنك البركة الجزائري هو أول بنك اسلامي مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص أسس في الجزائر بتاريخ 20 ماي 1990 كشركة مساهمة في إطار

[1] أمال شلغام ، بوقرة ياسمينة، مرجع سابق ص03

[2] عبد الرزاق بلعباس: دراسة اقتصادية إسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد 02 ،2013 ، ص30

قانون النقد والقرض والائتمان حيث يخضع للمادة 144 من قانون النقد والقرض والائتمان لسنة 1990 المسؤول عن تنظيم أعماله المادة 3 من القانون الأساسي يبلغ رأس ماله الاجتماعي 500 مليون دينار جزائري يشترك فيها شركة دالا البركة القابضة الدولية وهي شركة سعودية لديها مقرات في جدة والسعودية والبحرين ونسبة الشركة 50% بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر BADR وهو بنك جزائري عمومي بنسبة 50%

وعقب صدور الأمر رقم 03 – 01 المتعلق بالنقد والقرض تم تعديل قاعدة رأس المال الأدنى قدره 2.5 مليار دينار جزائري، النظام رقم 04 – 01 المؤرخ في 4 مارس 2004 وعليه فقد قام بنك البركة الجزائري في 18 فيفري 2006 برفع رأس ماله الاجتماعي ليصل إلى هذه القيمة وانجر عن ذلك تغيير في توزيع الحصص بين المساهمين حيث أصبحت كالتالي:

- 56% لصالح مجموعة البركة المصرفية؛
- 44% لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

حيث اختلفت النسب عن السابق فقد كانت تساوي 50% وعقب صدور الأمر رقم 03 – 01 ارتفعت نسبة مجموعة البركة المصرفية وانخفضت نسبة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وقد ألغي النظام رقم 04 – 01 بموجب النظام رقم 08 – 04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 حيث تقرر رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك العالمية في الجزائر إلى 10 ملايير وعليه فقد قام بنك البركة الجزائري برفع رأسماله إلى 10 ملايير دينار جزائري وفق القرار الصادر من بنك الجزائر.

ثانيا:تطور المصارف الإسلامية الجزائرية : مرت الصيرفة الاسلامية في الجزائر بمراحل أدت الى ظهورها وتطورها والتي سنقسمها الى مرحلتين:

أولا: مرحلة ما قبل النوافذ الاسلامية 2006/1990

تم انشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين بموجب اتفاقية

التأسيس بتاريخ 1990/02/26 في الجزائر، وتم اصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 في 1990/04/14 والذي اعتبر أمرا مهما جدا في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، وفي سنة 1991 تم تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك البركة 1991/05/20 مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتم تأسيس أو شركة تأمين تكافلي في الجزائر 2000/03/26 والمعروفة بسلامة التأمينات . في سنة 2003، تم اطلاق صندوق الزكاة وهو مؤسسة عمومية تابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف وسعى هذا الصندوق لتمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للشباب وكان هذا الصندوق يحمل شعار أعطه المال ليصبح مزكيا هو الآخر حيث كان لا يتعامل بأي فوائد ربوية ، وفي سنة 2005 تم تنظيم ملتقى دولي حول المصارف الإسلامية وتمت دراسة واقع هذه المصارف وآفاقها ، وبعدها بسنة أي في سنة 2006 تم تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك السلام، يعمل في السوق المصرفية الجزائرية وهو مؤسسة مالية تخضع في تعاملاتها للقوانين الجزائرية جاء كثمرة تعاون بين الجزائر والإمارات تم تأسيسه بتاريخ 2006/06/08 وانطلق في نشاطه في أكتوبر سنة 2008 كان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الاسلامية في كافة أنحاء العام اختيرت الجزائر لتحتضن مقراته، رأس ماله 72 مليار دج أي 100 مليون دولار ، عدد المساهمين فيه 22 مساهم أغلبهم خليجيين.

تميزت هذه الفترة بمحدودية وقلة المصارف حيث كانت الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقتصرة على خدمات مصرفيين هما: مصرف البركة ومصرف السلام.

- الفترة الثانية: 2013/2006

تم في 2008 تنظيم المنتدى الإفريقي الثالث للتمويل الإسلامي وتم انعقاده في العاصمة الجزائرية، وبعدها بسنة انعقدت العديد من الملتقيات الدولية لدراسة الأزمة المالية وبديل البنك الإسلامي في العديد من الجامعات الجزائرية سنة 2009، وانعقدت أيضا ندوة علمية دولية سنة 2010 بين جامعة سطيف والبنك الإسلامي للتنمية حول إدارة المخاطر والخدمات المالية مع كل

هذا لكن كانت هناك مطالب من الشعب تريد إلغاء الفائدة حيث شارك فيها أكثر من 9 آلاف مشترك في الصفحة الأولى للتواصل الاجتماعي وأطلقوا حملة لا للنوافذ الربوية حيث أقيمت مظاهرات ومسيرات سلمية عبر ولايات الوطن، وكان أهم مطلب هو إلغاء سعر الفائدة المحددة 1 % ليعلن بعدها الوزير الأول لسنة 2013 آنذاك عن إجراءات جديدة للشباب البطال الراغب في إقامة مشاريع استثمارية عبر إحدى آليات التشغيل، حيث تقرر إلغاء نسبة الفائدة المفروضة على لونساج، وتم تأسيس بنك خليج الجزائر AGB في 15 ديسمبر 2003، وكان يضم ثلاث مساهمين هم بنك برقان وبنك الكويت والأردن وبنك تونس الدولي حيث قدم البنك حلا للتمويل التقليدي الاسلامي.

تميزت هذه الفترة بكثرة المنتديات والملتقيات الدولية خاصة مع ظهور الأزمة المالية لما خلفته من مشاكل اقتصادية وتميزت بتأسيس بنك خليج الجزائر.

- **الفترة الثالثة: 2020/2013**

انتشرت الصيرفة الإسلامية سنة 2014 حيث فتحت تخصصات أدت إلى إقبال الطلبة على التكوين فيها في أغلب الجامعات الجزائرية، وتم في سنة 2015 انعقاد ملتقى حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر والذي نظم من طرف المدرسة العليا للتجارة بالجزائر ولقد ركز على ضرورة تعديل قانون النقد والقرض للسماح في إنشاء مؤسسات مالية إسلامية، وفي سنة 2016 اجتمع الخبراء لمناقشة الفرص الكبيرة والآفاق التي تتيحها السوق المصرفية الإسلامية وفعلا في سنة 2017 عدلت الحكومة قانون النقد والقرض المادة 45 التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي المطلق عليه تسمية القروض التساهمية أو التشاركية وفقا للعقيدة الإسلامية على المذهب السائد وهو المذهب المالكي ، وتم أيضا التفكير في إطلاق البنوك العمومية، بنك القرض الشعبي الوطني وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية لخدمات مصرفية إسلامية، حيث أكد عبد الرحمان رواية سنة 2017 أن الجزائر ستعتمد على الصيرفة الاسلامية في تعاملاتها بشكل كبير في المستقبل القريب، كما أكد محمد لوكال محافظ بنك الجزائر يوم

الأربعاء 2018/05/14 أن هذا الأخير درس 04 طلبات قدمتها مؤسسات مصرفية منها 03 عمومية وواحدة خاصة للشروع في تقديم خدمة الصيرفة الإسلامية كاشفا في هذا الإطار بأن الترخيص النهائي لنشاطها مرتبط بحصولها على فتوى من الهيئة الشرعية الوطنية للصيرفة الإسلامية المقرر إنشاؤها قريبا من شأنه توسيع الكتلة النقدية المتداولة في هذا النظام والتي لا تفوق حاليا 02% أي 200 مليار دينار.

تميزت هذه الفترة بنشر الوعي المصرفي والتفكير في اتساع فروع وخدمات ومنتجات الصيرفة الاسلامية.

ثانيا: مرحلة النوافذ الاسلامية 2021/2020

أعلن البنك الوطني الجزائري سنة 2020 إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى 07 وكالات جديدة ليرتفع العدد الاجمالي للوكالات التي اعتمدت هذا النشاط الى 59 وكالة موزعة عبر 44 ولاية من الوطن والوكالات هي:

– وكالة تقرت 941 بولاية ورقلو ووكالة 482 بولاية عنابة ووكالة 743 بولاية سكيكدة ووكالة الصنوبر البحري 624 بالجزائر العاصمة ووكالة تيبازة 438 وشرشال 427 بولاية تيبازة وكذا وكالة 704 التي تقع بولاية سطيف، هذا النشاط يقترح منتجات وهي:

– **منتجات الادخار وتوظيف الأموال:** الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب والحساب الجاري الإسلامي وحساب التوفير الإسلامي للشباب.

– **الاستثمار الإسلامي غير المقيد:** المنتجات التمويلية المرابحة العقارية، والمرابحة للتجهيزات، والمرابحة للسيارات.

كما صرح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بعد توليه الرئاسة سنة 2020 بأنه يشجع المصارف الإسلامية ولذا يجب تعميمها لأنه يرى بأن هناك العديد من الدول الغربية (الأجنبية)

تبنتها بالرغم من اختلاف الديانات، حيث اعتبر عدة خبراء اقتصاديين بأن نجاح قرار رئيس الجمهورية مرهون بجودة ونوعية الخدمات التي تقدمها هذه المصارف.

وأكد وزير الحكومة الحالي وزير المالية آنذاك عبد الرحمان رواية أن الصيرفة الإسلامية أصبحت من آليات استقطاب الأموال المكدسة والمخزنة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، فقد قدرت أموال السوق الموازية التي استقطبتها الصيرفة الإسلامية 6000 مليار دج سنة 2020.

كما صرح أيضا عقب التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2021 أن الصيرفة الإسلامية كانت حلما وأصبحت حقيقة، كما قام بدعوة المواطنين الذين يكتنزون الأموال إلى إيداعها في المصارف الإسلامية دون الاستفادة من الفوائد الربوية، وفعلا باشرت المصارف عملية الفصل بين الأموال الخاضعة للفوائد الربوية والطرق التمويلية الكلاسيكية وبين الأموال المطابقة للشريعة الإسلامية، وباشرت أيضا استقبال مدخرات المواطنين الراغبين في إيداع أموالهم، وقد شرعت المصارف العمومية المتعاملة وفق مختلف صيغ الصيرفة الاسلامية في تمويل السكنات والمشاريع، وأعلن رئيس الحكومة عبد الرحمان عن فتح 133 شباكا للصيرفة الاسلامية بالبنوك العمومية لتصل الى 320 أواخر 2021.

تميزت هذه المرحلة بالتطبيق الفعلي لصيغ ومنتجات الصيرفة الإسلامية وفتح النوافذ والشبابيك الإسلامية.

المطلب الثاني : الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية .

تتمثل القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر فيما يلي:

-قانون النقد والقرض 90-10 : رغم أن هذا القانون لا يراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية في الجزائر ، إلا أن المصارف الإسلامية في الجزائر تعمل وفق هذا القانون ، وتتمثل أهم تعديلات هذا القانون فيما يلي :

• الأمر رقم 01-10 : أول تعديل لقانون النقد والقرض كان في 27 فيفري 2001 تحت الأمر رقم 01-10 حيث يتضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر، بالإضافة إلى الفصل بين مجلس بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض .

• الأمر رقم 10-04 جاء هذا الأمر المؤرخ في 26 أوت 2010 لتعديل وتثمين الأمر رقم03-11 .

• الأمر 03-11 جاء هذا الأمر المؤرخ في 26 أوت 2003 ، بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري ، حيث جاء هذا الأمر مدعما لأهم أفكار ومبادئ قانون النقد والقرض 90-10 ، ولكنه يلغيه ويحل محله ، ويشدد على ضرورة تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها وفرض العقوبات للمخالفين لهذه القوانين من طرف المسؤولين.

• النظام 18-02 : يعتبر النظام 18-02 أول تنظيم خاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر والذي أصدر يوم 04 نوفمبر 2018 ، يتضمن هذا النظام قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، يتكون هذا النظام من اثني عشر (12) مادة ، وأهم ما جاء في هذا التنظيم هو تقديم تعريف للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية ، حيث عرفها على أنها " كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال ، وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد ، كما قام هذا التنظيم بعد منتجات الصيرفة التشاركية على النحو التالي : المرابحة ، المشاركة ، المضاربة ، الإجارة ، الاستصناع ، السلم ، الودائع في حسابات الاستثمار (النظام 18-02 ، ص04) لكن هذا النظام بقي حبرا على ورق وألغي مباشرة بعد صدور النظام 20-02 عام 2020.

• النظام 20-02 : في إطار تنظيم العمليات المصرفية الإسلامية أصدر بنك الجزائر النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 ، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، حيث يتكون هذا النظام من 24 مادة ، وتتمثل أهم هذه المواد في :(النظام 20-02 ، الصفحات 7-12)

المادة 02 : قدمت تعريفا للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حيث عرفتها على أنها " هياكل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد " ، بمعنى أن تكون هذه العمليات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية .

المادة 04 : حددت منتجات الصيرفة الإسلامية التي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تقديمها لعملائها ، وهي كما يلي : المرابحة ، المشاركة ، المضاربة ، الإجارة ، السلم ، الاستصناع ، حساب الودائع ، الودائع في حسابات الاستثمار . وما يمكن ملاحظته هنا هو أن بنك الجزائر لم يرخص للبنوك والمؤسسات المالية للعمل بصيغ التمويل الإسلامي الأخرى كالمزارعة ، المساقاة ، المغارسة وغيرها من الأدوات التمويلية الأخرى التي تستخدمها المصارف الإسلامية ، والسؤال يبقى مطروحا هنا لماذا لم يرخص بنك الجزائر للعمل بهذه الصيغ ؟ خاصة أنه توجد العديد من المصارف الإسلامية في العالم تقدم هذا النوع من التمويلات والتي يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .

من المادة 05 إلى المادة 12 : قدمت تعريفات لمنتجات الصيرفة الإسلامية التي تمت الإشارة إليها في المادة 04.

المواد 13-15-16 بنك الجزائر يحدد شروط فتح النوافذ الإسلامية، في البنوك العمومية في الجزائر ، والتي تم توضيحها سابقا .

المادة 17 : في هذه المادة بنك الجزائر قدم تعريفا لشباك الصيرفة الإسلامية ويقصد بها " على أنها هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة

الإسلامية " كما يشدد بنك الجزائر على أن يكون هذا الشباك مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

• المادة 23 : نجد أن بنك الجزائر قد ألغى النظام السابق رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 .

في الاخير يمكن القول أنه وبالرغم من الجوانب الإيجابية التي تضمنها هذا التنظيم ، إلا أنه يشوبه العديد من النقائص ، وبالتالي يجب أن يتدعم هذا التنظيم بتنظيمات أخرى خاصة فيما يتعلق بأساليب رقابة بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، حيث ولحد الآن لازالت المصارف الإسلامية في الجزائر تخضع لنفس أساليب الرقابة التي تطبق على المصارف التقليدية دون تمييز ، وبالتالي فهو لايراعي خصوصيتها المتميزة .

المطلب الثالث : الخدمات والمنتجات المصرفية المتوفرة .

تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لاتترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد يجب على هذه العمليات أن تكون متطابقة للأحكام الواردة في المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المتعلقة بالنقد والقرض ، ويجب على البنوك التي تريد تقديم منتوجات إسلامية وتطبيق نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية . وتخص العمليات البنكية بالصيرفة الإسلامية :

-المرابحة

-المشاركة

-المضاربة

-الإجارة

-السلم

-الاستصناع

-حسابات الودائع

تخضع هذه المنتجات إلى ترخيص من طرف البنك الجزائري كما يتعين على كل مصرف يريد ممارسة هذه العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية وهي تتكون من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف جمعية عامة وعملها هو رقابة نشاطات المصرف أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية .

المبحث الثاني: الآليات المقترحة لانتقال المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية .

بعد النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية في مختلف دول العالم العربي و الغربي ، أصبحت المصارف التقليدية تتسابق من أجل فتح نوافذ وفروع إسلامية لها لاستقطاب شريحة جديدة من العملاء سعيا لزيادة عائداتها المالية .

وبهذا أصبح من الضروري على المصارف التقليدية في الجزائر مسايرة هذا التطور من أجل المساهمة في تعبئة أكثر للمدخرات المالية وفتحت المجال أمام الجماهير من المتعاملين للاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: فتح النوافذ الإسلامية بالمصارف التقليدية .

أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية

عرفت النوافذ الإسلامية بتعاريف عديدة من أهمها :

" أنها جزء أو حيز في الفرع الربوي لتقديم خدمات مالية إسلامية إلى جانب ما يقدمه من خدمات مالية تقليدية " [1]

وعرفت أيضا بأنها " إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها" [2]

[1]– إبراهيم أوراغ ، التمويل الإيجاري في شبابيك الصيرفة الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية لهيئة ايوفي ، عقد التمويل بالإجارة لبنك ترست الجزائر نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 07 ، العدد 02 ، بانتة 2020 ، ص1426 .

[2]– بوراس نسرين ،ميهوب اميرة ، نوافذ المعاملات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية كآلية للتحول إلى بنوك إسلامية ، مذكرة ماستر ،جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2022–2023 ، ص28 .

كما عرفها المشرع الجزائري في المادة 17 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية بأنها "هيكل ضمن المصرف أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية "[1]

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للمصارف الربوية تعود الى بداية ظهور المصارف الإسلامية، عندما بدأت فكرة إنشاء مصارف إسلامية تنتقل من الجانب النظري الى الواقع العملي في مطلع السبعينيات، قامت بعض المصارف الربوية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها، والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض المصارف الربوية باقتراح فتح نوافذ تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلا أن هذا الاقتراح لم يصل حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الاقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية عندها قررت بعض المصارف الربوية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء نوافذ تابعة لها تختص بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

ثانيا : أسباب فتح النوافذ الإسلامية

تختلف أسباب فتح النوافذ الإسلامية من مصرف تقليدي إلى آخر إلا أننا يمكن حصرها في :

1 الرغبة في تعظيم الأرباح واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال .

2 تلبية طلب الكثير من العملاء الذين يتجنبون المعاملات الربوية .

3 المحافظة على العملاء وتجنب تحولهم إلى المصارف الإسلامية .

4 مسايرة هذا التحول الجديد .

[1]- المادة 17 من النظام رقم 02-20 ، المؤرخ في رجب عام 1441 ، الموافق لـ 15مارس 2020 ، المحدد للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 16 ، 24مارس 2020، ص34 .

5 سهولة فتح وحتى تسيير النوافذ الإسلامية مقارنة بالفرع أو المصرف .

6 الرغبة في الانتقال التدريجي إلى المصارف الإسلامية .

7 توسيع وتنويع نشاطات المصرف .

ثالثا خصائص النوافذ الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي يمكن حصرها في :

-التبعية للمصارف التجارية ملكية وقانونيا .

-سهولة السيطرة عليها مقارنة بالفرع أو المصرف المستقل .

-التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بنوافذ المصارف التقليدية .

-تنوع صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية (المضاربة ، المشاركة ، المرابحة ....) مقارنة بالمصارف التقليدية التي تركز على منح القروض الربوية .

-تخصيص مبلغ معين ليمثل رأسمال النافذة الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأسمال المصرف التقليدي .

رابعا أهداف النوافذ الإسلامية

من أهم أهداف فتح النوافذ الإسلامية بالمصارف التقليدية :

-محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار .

-تجنب المخاطرة في استثمار الأموال وتقاسم الأرباح والخسائر .

-الاستعداد التدريجي للانتقال إلى العمل المصرفي الإسلامي.

-العناية بمقاصد الشريعة الإسلامية من إعمار الأرض وتحقيق التوزيع العادل للثروة .

-تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين بها .

المطلب الثاني: إنشاء فروع إسلامية مستقلة

أولًا :**الإطار المفاهيمي والوظيفي للفروع الإسلامية المستقلة** : الفروع الإسلامية المستقلة هي وحدات مصرفية تابعة ل مصرف تقليدي، لكنها تعمل ضمن نظام منفصل إداريًا وماليًا، وتُقدّم

خدمات مالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل :المرابحة، الإجارة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، وغيرها.وتخضع هذه الفروع في العادة إلى:

- هيئة رقابة شرعية مستقلة تشرف على العقود والمنتجات.
- إدارة مالية ومحاسبية منفصلة عن وحدات المصرف التقليدي.
- نظام معلوماتي خاص يتماشى مع خصوصيات العمل الشرعي.

ثانيًا :مبررات إنشاء فروع إسلامية مستقلة في السياق الجزائري

يُعد إنشاء فروع إسلامية مستقلة من بين **الآليات المرحلية** والفعالة التي يمكن اعتمادها في الانتقال التدريجي للمصارف التقليدية نحو نموذج الصيرفة الإسلامية . وتتمثل أبرز مبررات إنشاء فروع إسلامية فيمايلي:

1. **الاستجابة للطلب المتزايد على الصيرفة الإسلامية** :تشير الدراسات الميدانية إلى وجود اهتمام متنامٍ من طرف الأفراد والمؤسسات بالتعاملات المالية المطابقة للشريعة الإسلامية في الجزائر، وهو ما يعكس وجود سوق واعدة لهذا النمط من الخدمات.
2. **تجريب الصيرفة الإسلامية ضمن بيئة محدودة المخاطر** : إنشاء فروع مستقلة يسم.ح للمصرف باختبار مدى إقبال الزبائن على الخدمات الإسلامية، دون المخاطرة بكامل الهيكل المصرفي التقليدي.
3. **تجنب الإشكالات الشرعية الناتجة عن المزج بين الأنشطة التقليدية والإسلامية** :الفصل بين الفروع يساهم في تجنب الشبهات الشرعية المتعلقة باختلاط الأموال.
4. **التدرج في الانتقال المصرفي** : هذه الخطوة تعتبر تمهيدًا مناسبًا قبل التفكير في انتقال المصرف التقليدي ككل إلى مصرف إسلامي شامل.

ثالثًا :الضوابط التنظيمية والشرعية المطلوبة

لكي تكون الفروع الإسلامية المستقلة فعالة وتتمتع بالمصداقية، ينبغي أن تخضع لجملة من الشروط والضوابط، من أهمها:

- **وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة** تشرف على جميع المعاملات وتضمن مطابقتها لأحكام الفقه الإسلامي.

- **فصل المحاسبة والتمويل بين الفروع التقليدية والإسلامية** بشكل دقيق وشفاف.
- **تكوين وتدريب الموارد البشرية** في مجال الصيرفة الإسلامية، بما في ذلك الجوانب الشرعية والمالية.
- **تبني أنظمة معلوماتية متوافقة** مع خصوصيات المعاملات الإسلامية (مثل: المرابحة ،المضاربة ، الإجارة) .

رابعًا :التحديات المحتملة

رغم أهمية هذه الآلية، فإن تطبيقها يواجه مجموعة من التحديات في الجزائر، ومنها :

- **غياب إطار قانوني دقيق ينظم عمل الفروع الإسلامية المستقلة** ويضمن استقلاليتها داخل المصارف التقليدية.
- **نقص الكفاءات البشرية المؤهلة** في مجال الصيرفة الإسلامية.
- **ضعف التنسيق بين بنك الجزائر والمصارف التجارية** بخصوص آليات الرقابة والامتثال الشرعي.
- **محدودية الوعي المجتمعي** حول طبيعة الصيرفة الإسلامية، ما يؤثر على الإقبال في المراحل الأولى.

المطلب الثالث: النماذج الدولية في إنشاء فروع إسلامية مستقلة داخل المصارف التقليدية

تُمثّل التجارب الدولية مرجعية مهمّة للجزائر في تصميم سياسة انتقالية فعّالة نحو الصيرفة الإسلامية، خصوصًا ما يتعلق بإنشاء **فروع مستقلة إسلامية** كآلية مرحلية[1]. نستعرض هنا أبرز أربعة نماذج دولية ناجحة:

أولا: النموذج الماليزي : نموذج التدرج المؤسساتي من خلال الفروع والنوافذ الإسلامية

1.الإطار التنظيمي :منذ التسعينات، وضع البنك المركزي الماليزي (BNM) إطارًا قانونيًا وتنظيميًا متكاملًا يسمح للبنوك التقليدية بفتح **فروع إسلامية مستقلة** أو تقديم خدمات "نوافذ إسلامية[2]."

[1] الكبيسي، ع، التحول نحو الصيرفة الإسلامية: التجارب الدولية والإطار التنظيمي، بيروت: دار الكتب الاقتصادية.، 2022، ص 112

[2] **Dusuki, A. W., & Abdullah, N. I.** (2007). *Why do Malaysian customers patronize Islamic banks?* International Journal of Bank Marketing, 25(3), 142–160. https://doi.org/10.1108/02652320710739850, **Relevant pages:** pp. 150–155

2.آلية التحول:

- بدأ العديد من المصارف التجارية بفتح فروع إسلامية منفصلة تمارس جميع الأعمال وفق الشريعة الإسلامية .
- هذه الفروع تخضع لرقابة مزدوجة: من البنك المركزي ومن هيئة شرعية داخلية.
- من أبرز التجارب :**بنك[1] CIMB الإسلامي**، الذي تطور من مجرد فرع إلى صيرفة مستقلة عن البنك الأم.

3.الدروس المستفادة للجزائر:

- توفير تشريعات مرنة تسمح بانتقال تدريجي داخل نفس الكيان المصرفي.
- تشجيع المصارف التقليدية عبر حوافز ضريبية وتنظيمية.
- تعزيز استقلالية القرار المالي والشرعي داخل الفرع.

ثانيا: النموذج المغربي: تجربة الفروع الإسلامية تحت إطار "البنوك التشاركية"

1.الإطار التنظيمي :بعد صدور القانون البنكي الجديد سنة 2015، سُمِح للمصارف التقليدية بإنشاء فروع إسلامية أو الدخول في شراكات مع مؤسسات إسلامية.

2.آلية التطبيق:

- تم تأسيس عدة فروع إسلامية تابعة لمصارف تقليدية، أبرزها:
  - "**دار الصفاء** "التابعة لـ"التجاري وفا صوفين"
  - "**أمنية بنك** "بالشراكة مع القرض العقاري والسياحي و"بنك قطر الإسلامي."
- هذه الفروع تُدار باستقلالية إدارية ومالية، مع رقابة شرعية صارمة.

3.الدروس المستفادة:

- إمكانية نقل التجربة المغربية بسهولة إلى السياق الجزائري بالنظر إلى القرب في البيئة القانونية والدينية.
- أهمية إشراك بنوك دولية إسلامية كمستثمرين أو شركاء في تطوير الفروع.

[1] **Bank Negara Malaysia.** (2023). *Islamic Banking and Finance Development Report*. Kuala Lumpur: Central Bank of Malaysia. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/**Relevant sections:** pp. 25–30

ثالثا: النموذج الأندونيسي : نموذج الفروع المؤسِّسة لمصرف إسلامي شامل

1.الخطوات المنهجية:

- بدأت المصارف التقليدية مثل **بنك Mandiri** بإنشاء فروع إسلامية مستقلة سنة 1999[1].
- هذه الفروع تطورت تدريجيًا حتى تم **فصلها قانونيًا** لاحقًا لتشكيل بنك.Mandiri Syariah
- شهدت التجربة دعمًا مباشرًا من البنك المركزي، خاصة من حيث التراخيص والتمويل.

2..مزايا التجربة:

- تؤكد جدوى البدء بفروع مستقلة كمرحلة انتقالية لبناء صيرفة إسلامية متكاملة.
- الفصل الواضح بين التمويل التقليدي والإسلامي عبر الفروع يحدّ من المخاطر الشرعية ويزيد الثقة العامة.

3.إمكانية التكييف مع الجزائر:

- التشجيع على تحويل الفروع الناجحة لاحقًا إلى وحدات مستقلة قانونيًا.
- إعداد أطر قانونية تسمح بالانتقال الجزئي ثم الكلي حسب أداء السوق.

رابعا: النموذج التركي: نموذج البنوك التشاركية وفروعها الإسلامية

1.المقاربة المعتمدة:

- في تركيا، ما يُعرف بـ "**البنوك التشاركية (Participation Banks)** "نشأ أساسًا كنمط منفصل لكن بعض المصارف التقليدية أنشأت لاحقًا **فروعًا متخصصة** للعمل وفق أحكام التمويل الإسلامي.
- مثال: بعض فروع بنك Ziraat تم تحويلها تدريجيًا إلى نموذج إسلامي، ثم تم تأسيس **Ziraat Participation Bank.**

2.النتائج المحققة:

- نجاح الفروع الإسلامية أدى إلى تحويل التجربة إلى نموذج مستقل قانونيًا وإداريًا.
- التعاون بين القطاع الحكومي والخاص دعم التمويل التشاركي الإسلامي عبر الفروع .

[1] الكبيسي، مرجع سابق، ص 119

الجدول رقم 02.: خلاصة تحليلية مقارنة لنماذج دولية في إنشاء فروع إسلامية مستقلة داخل المصارف التقليدية:

الدولة	اسم البنك التقليدي	اسم الفرع /الوحدة الاسلامية	خصائص النموذج	مدى نجاح النموذج
ماليزيا	CIMB Bank	CIMB Islamic	إدارة مالية وهيكلية مستقلة، تطورت لاحقًا إلى مصرف مستقل	عالية جدًا
المغرب	التجاري وفا بنك	دار الصفاء	فرع تشاركي مستقل، شراكة مع بنوك خليجية	جيدة ومتنامية
أندونيسيا	Bank Mandiri	Mandiri Syariah	فرع تطوّر إلى بنك إسلامي مستقل	ناجحة جدًا
تركيا	بنك Ziraat الحكومي	Ziraat Katılım	فروع متخصصة ضمن صيرفة إسلامية جزئية	متوسطة إلى قوية
الامارات	بنك أبو ظبي التجاري	ADCB Islamic Banking	وحدة منفصلة بالكامل إداريًا وتشغيليًا	مستقرة

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على:

1. الكبيسي، ع، التحول نحو الصيرفة الإسلامية: التجارب الدولية والإطار التنظيمي، بيروت: دار الكتب الاقتصادية.، 2022، ص 118
2. **Dusuki, A. W., & Abdullah, N. I.** (2007). *Why do Malaysian customers patronize Islamic banks?* International Journal of Bank Marketing, 25(3), 142–160. https://doi.org/10.1108/02652320710739850, **Relevant pages:** pp. 150–155
3. **Bank Negara Malaysia.** (2023). *Islamic Banking and Finance Development Report*. Kuala Lumpur: Central Bank of Malaysia. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/**Relevant sections:** pp. 25–30

يعرض الجدول نماذج من خمس دول (ماليزيا، المغرب، إندونيسيا، تركيا، الإمارات) اعتمدت على **نهج الفروع الإسلامية المستقلة** كآلية انتقالية أو دائمة نحو الصيرفة الإسلامية.

تعليق تحليلي على الجدول: التجارب الدولية في إنشاء فروع إسلامية مستقلة

يعكس الجدول أعلاه نماذج مختارة من دول اعتمدت على آلية إنشاء فروع إسلامية مستقلة داخل مصارف تقليدية، كخيار انتقالي أو استراتيجي في مسار الا نتقال إلى الصيرفة الإسلامية. ومن خلال التحليل المقارن لهذه النماذج، يمكن استخلاص جملة من الملاحظات الجوهرية نوردها كما يلي :

أولًا، يتضح تنوع الأهداف والمآلات في هذه التجارب ، حيث بدأت بعض الفروع كنماذج تجريبية داخل المصارف التقليدية، ثم تحوّلت لاحقًا إلى مؤسسات مصرفية إسلامية مستقلة، كما هو الحال مع تجربة **CIMB Islamic** في ماليزيا و **Mandiri Syariah** في إندونيسيا.

في المقابل، حافظت بعض التجارب الأخرى على شكل الفروع دون الوصول إلى مستوى الانفصال التام، مثل **ADCB Islamic** في الإمارات و **Ziraat Katılım** في تركيا، ما يعكس مرونة هذه الآلية وقابليتها للتكيّف مع مختلف السياقات التنظيمية.

ثانيًا، تختلف درجة الاستقلال بين هذه الفروع من دولة إلى أخرى. ففي بعض النماذج، ولا سيما **النموذج الماليزي والمغربي** ، يتم منح الفروع استقلالًا هيكليًا وشرعيًا واسعًا، بوجود هيئة رقابة شرعية منفصلة وهيكل محاسبي مستقل، بينما يُلاحظ في النموذج التركي نوع من الدمج الجزئي في إطار مصرفي شامل مع تخصيص منتجات وأدوات تمويل إسلامية محددة.

ثالثًا، من خلال مقارنة هذه التجارب، يمكن القول إن **النموذج المغربي** (دار الصفاء) هو الأقرب للتطبيق في الجزائر نظرًا لتشابه السياق القانوني والمصرفي، وكونه يعتمد آلية تدريجية مدروسة في تفعيل الصيرفة الإسلامية عبر فروع مستقلة. أما **النموذج الماليزي** ، فيبقى الأكثر نضجًا وتكاملًا على المستويين التشريعي والتنظيمي، ويُعد مصدر إلهام مهم في بناء إستراتيجية شاملة للصيرفة الإسلامية.

أخيرًا، تؤكد هذه النماذج أن إنشاء فروع إسلامية مستقلة لا يُعد مجرد تجربة جزئية، بل يمثل خطوة استراتيجية يمكن أن تمهّد لتحول كامل نحو المصرفية الإسلامية، شريطة توافر إرادة سياسية واضحة، وتحديث الإطار القانوني والرقابي، مع التركيز على تأهيل الموارد البشرية وتوعية المجتمع المصرفي بمبادئ الصيرفة الإسلامية.

المبحث الثالث: نماذج دولية رائدة في الانتقال إلى الصيرفة الإسلامية

أثبتت التجارب الدولية في مجال الصيرفة الإسلامية أن هذا النموذج المالي قادر على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والامتثال للقيم الدينية، مع تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي. بفضل تبني سياسات وتشريعات مرنة وملائمة، نجحت عدة دول في جعل الصيرفة الإسلامية مكوناً .

المطلب الأول: النموذج الماليزي في الصيرفة الإسلامية – نموذج تأسيسي متكامل

أولا: الإطار العام لتطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

تُعد ماليزيا من الدول السباقة في تبني نموذج مؤسسي للصيرفة الإسلامية على أسس إستراتيجية واضحة وشاملة. فمنذ صدور قانون المصارف الإسلامية لعام 1983، بدأت الدولة في تأسيس نظام ثنائي يسمح بالتعايش بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية. وقد اتسم هذا التطور بمرونة منهجية وتدرج تشريعي ومؤسسي مكّن من ترسيخ أسس نظام مصرفي إسلامي متكامل، يتسم بالتنظيم، الابتكار، والانفتاح على الأسواق العالمية.

1. البنية التشريعية والتنظيمية

1.1. التأسيس القانوني:

- استُهلت التجربة بإصدار قانون **المصارف الإسلامية لعام 1983**، ثم تم تتويج التطورات التشريعية بإصدار **قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013**، الذي يُعدّ من أكثر الأطر القانونية شمولاً وصرامة في العالم الإسلامي، حيث:
  - ينظم العلاقة بين الجهات الرقابية والمصارف.
  - يضع أحكامًا دقيقة للامتثال الشرعي.
  - يُلزم المصارف بإفصاحات مالية وشرعية دقيقة.
  - يعالج المخاطر المرتبطة بالمنتجات الإسلامية.

2.1. الهيئات الرقابية الشرعية[1]:

- أنشأت ماليزيا **المجلس الاستشاري الشرعي (SAC)** التابع للبنك المركزي **(Bank Negara Malaysia)**، وهو الجهة العليا المخولة بتقديم الفتاوى الملزمة لجميع المؤسسات المالية الإسلامية في البلاد. ويمثل ذلك توجهاً نحو:
  - توحيد المرجعية الشرعية.
  - الحد من تضارب الفتاوى.
  - رفع جودة الابتكار في المنتجات ضمن بيئة تنظيمية متسقة.

[1] *IFSB*, Core Principles for Islamic Finance Regulation (Banking Segment). *Islamic Financial Services Board,2022: https://www.ifsb.org*

ثانيا: التطوير المؤسسي والمالي

1. **المصارف الإسلامية والنوافذ:**

- تتبنى ماليزيا نظامًا مزدوجًا، يضم:
  - مصارف إسلامية مستقلة بالكامل.
  - نوافذ إسلامية داخل المصارف التقليدية، ما أتاح دخول تدريجي آمن للأسواق وتوسيع قاعدة العملاء.

2. **السوق المالي الإسلامي:**

- تم تأسيس **سوق مالية إسلامية نشطة** تشمل:
  - إصدار الصكوك السيادية والخاصة.
  - صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة.
  - منتجات التمويل الأصغر الإسلامي.
- وقد بلغت حصة ماليزيا من سوق الصكوك العالمية أكثر من **60%**، مما يعكس عمق السوق وتنوع أدوات التمويل المتاحة.

3. **البيئة الداعمة**[1]:

- أنشأت ماليزيا منظومة تعليمية ومهنية متكاملة من خلال:
  - الجامعة العالمية للتمويل الإسلامي.(INCEIF)
  - المعهد الدولي للبحوث والتدريب في التمويل الإسلامي.(ISRA)
  - برامج تدريب الكوادر المصرفية على المعايير الشرعية والمحاسبية الدولية (AAOIFI)، IFSB).

4. **الابتكار المالي**

تُعد ماليزيا بيئة خصبة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، حيث ابتكرت عدة أدوات تمويلية واستثمارية، منها:

[1] AAOIFI, *Shari'ah Standards*, Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, 2023

1.الصكوك المركبة (إجارة + مضاربة)

2.التمويل الاستثماري المشترك.(Musharakah Venture Capital)

3.برامج التمويل الريفي الأصغر المدعومة بضمانات حكومية.

5. الحكامة والشفافية

1.5..تطبق ماليزيا مبادئ حوكمة شرعية مؤسساتية من خلال:

- مجالس شرعية داخلية ملزمة داخل كل مصرف.
- تقارير مراجعة شرعية سنوية منشورة للعامة.
- تقييمات أداء شرعي دوري بإشراف البنك المركزي.

2.5.وتحرص الدولة على تعزيز الشفافية والامتثال بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالصيرفة الإسلامية.(IFSB, AAOIFI)

ثانيًا: الدروس المستفادة من النموذج الماليزي وإمكانات تطبيقه في الجزائر

1. أهمية التأسيس القانوني المنفصل للصيرفة الإسلامية:

ينبغي على الجزائر أن تُعدّ قانونًا خاصًا بالصيرفة الإسلامية، يتجاوز الترتيبات التنظيمية الجزئية الحالية، ويضمن حماية قانونية كاملة للعقود الإسلامية ومنتجاتها.

2. إنشاء هيئة وطنية عليا للرقابة الشرعية:

اقتداءً بالمجلس الاستشاري الماليزي، يتعين تأسيس **مجلس شرعي جزائري** مستقل عن المصارف، يرتبط مباشرة ببنك الجزائر، ويضطلع بدور مركزي في:

- ترخيص المنتجات.
- إصدار المعايير الفقهية.
- فض النزاعات الشرعية.

3. تطوير سوق الصكوك الإسلامية:

تمثل الصكوك أداة إستراتيجية للتمويل الحكومي والخاص. ويمكن للجزائر الاستفادة منها في:

- تمويل البنية التحتية (النقل، الصحة، التعليم)
- جذب استثمارات المغتربين.

- تنويع أدوات الخزينة العمومية بعيدًا عن أدوات الدين التقليدية.

4.بناء القدرات البشرية والمؤسسية:

كما فعلت ماليزيا، على الجزائر:

- تطوير برامج تكوين في الجامعات ومراكز التدريب.
- تشجيع الشراكات مع مؤسسات دولية (INCEIF ، .ISRA)
- توطين المعايير المحاسبية الإسلامية.

.5اعتماد سياسة الانتقال التدريجي:

ينبغي اعتماد مقاربة مزدوجة تسمح:

- بإطلاق نوافذ إسلامية مؤطرة قانونيًا داخل المصارف التقليدية.
- ودعم إنشاء مصارف إسلامية جديدة، تُمنح امتيازات تحفيزية خاصة (جبائية، تنظيمية).

المطلب الثاني: النموذج السعودي في التحول إلى الصيرفة الإسلامية

أولًا: الخلفية الدينية والتشريعية للتحول

تستند تجربة المملكة العربية السعودية في الصيرفة الإسلامية إلى أساس **تشريعي وديني راسخ**، كون الدولة تعتمد على **الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع**، وهو ما مكّن من بروز بيئة قانونية واجتماعية تدعم هذا التوجه منذ مرحلة مبكرة. لم يكن ظهور الصيرفة الإسلامية استجابةً لطلب السوق فحسب، بل جاء كامتداد طبيعي للهوية الاقتصادية الإسلامية للمملكة، وهو ما أعطاها طابعًا تأسيسيًا فريدًا مقارنة بدول أخرى.

ثانيًا: البنية التحتية النظامية والتنظيمية

1. غياب قانون مصرفي إسلامي شامل:رغم أن النظام المصرفي السعودي يُصنّف ضمن الاقتصاد المختلط الذي يضم نماذج تقليدية وإسلامية، **لم يتم بعد سنّ قانون خاص بالصيرفة الإسلامية** .ومع ذلك، تُشرف **مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)** على تنظيم الأنشطة المصرفية الإسلامية من خلال الضوابط العامة، وتعاملها ضمن النظام المالي العام، مما منح الصيرفة الإسلامية **مرونة قانونية لكنها تفتقر للخصوصية التشريعية.**

2. الرقابة الشرعية والتنظيم الداخلي:تفرض SAMA على كل مؤسسة مصرفية لديها خدمات إسلامية أن تُشكّل **هيئة رقابة شرعية داخلية** مستقلة، مما يوفر نوعًا من الضمان الشرعي لكل منتج مالي. غير أن غياب **مرجعية شرعية وطنية موحدة**، على غرار "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"AAOIFI – ، يؤدي أحيانًا إلى **اختلاف الفتاوى بين المؤسسات**، مما قد يُضعف الثقة في بعض المنتجات.

ثالثًا: مساهمة المؤسسات المصرفية الإسلامية[1]

1. بنوك إسلامية بالكامل:تشمل القائمة:

- **مصرف الراجحي** :يعدّ من أضخم المؤسسات المالية الإسلامية عالميًا من حيث رأس المال وعدد العملاء.
- **بنك الإنماء** :يتميز بطابعه الاستثماري وباعتماده الكلي على منتجات التمويل الإسلامي.
- **بنك البلاد** :معروف بتوسعه في الخدمات الرقمية الإسلامية.

2. نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية:حتى المصارف التجارية التقليدية مثل **البنك الأهلي السعودي** و**البنك السعودي الفرنسي**، خصصت نوافذ أو وحدات خاصة لتقديم المنتجات الإسلامية، مما ساعد على **توسيع قاعدة العملاء** وخياراتهم.

رابعًا: سوق الصكوك ودورها في التحول الهيكلي

1.التمويل من خلال الصكوك:تبنت السعودية الصكوك كأداة رئيسية لتمويل مشاريع البنية التحتية ضمن *رؤية 2030* [2].وقد أصبحت الدولة من أكبر المصدرين عالميًا للصكوك السيادية، بما يعزز من دور الصيرفة الإسلامية في التنمية الاقتصادية المستدامة.

2.تقاطع التمويل الإسلامي مع السياسات الاقتصادية الكلية

تُستخدم أدوات تمويل إسلامية في:

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.(SMEs)
- تمويل مشاريع الطاقة المتجددة ضمن التحول الوطني نحو اقتصاد أخضر.
- إصدار الصكوك لتمويل العجز في الميزانية العامة.

[1] Alharbi, A, *Development of Islamic banking in Saudi Arabia*. Journal of Islamic Economics, 2016,24(2), 88–106

[2] Vision 2030 , *Financial Sector Development Program*. Kingdom of Saudi Arabia ,2019.

خامسًا: التمكين الرقمي والتحول التقني

1. الفينتك (Fintech) الإسلامي:أطلقت السعودية عددًا من **المبادرات الرقمية الإسلامية**، مثل:
   - محافظ رقمية إسلامية متوافقة مع الشريعة.
   - بنوك رقمية إسلامية مرخّصة مثل.(STC Pay)
   - تطبيقات استشارية شرعية للمنتجات المصرفية.

2.تقاطع الذكاء الاصطناعي مع الخدمات الإسلامية: بدأت المؤسسات المالية الإسلامية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تقييم الجدارة الائتمانية وتقديم منتجات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية بشكل أوتوماتيكي، مما يُسهم في توسيع الشمول المالي.

سادسا: الدروس المستفادة من التجربة السعودية

1. التكامل بين الهوية الشرعية والتنظيم المؤسسي يضمن النمو المستدام.
2. توسيع نطاق تطبيق الصيرفة الإسلامية إلى قطاعات جديدة (الإسكان، الطاقة، البيئة.)
3. دمج الرقمنة في تقديم الخدمات الإسلامية يرفع كفاءة الأداء ويخفض التكاليف.
4. أهمية وجود هيئة شرعية وطنية موحدة لضمان الانسجام الفقهي.
5. أهمية تفعيل دور الصكوك كأداة للسياسة المالية وتعبئة الموارد.

المطلب الثالث: النموذج القطري في الانتقال إلى الصيرفة الإسلامية .

تُعد دولة قطر من أبرز الدول الخليجية التي شهدت تطورًا نوعيًا في مجال الصيرفة الإسلامية، مدفوعة بجملة من العوامل الاقتصادية والدينية والاجتماعية. وقد انطلقت تجربة عملية الانتقال نحو الصيرفة الإسلامية في قطر في سياق إقليمي يتسم بتنامي الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن الدعم الحكومي والمؤسسي لهذه المنظومة المالية البديلة.

أولاً: السياق التاريخي والتحفيزات المؤسسية

بدأت ملامح الصيرفة الإسلامية في قطر تتشكل منذ تأسيس **مصرف قطر الإسلامي** عام 1982، والذي يُعد أول مؤسسة مصرفية إسلامية في البلاد. جاء هذا التأسيس استجابة لرغبة شريحة واسعة من المجتمع القطري في التعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، إضافة إلى ما شهده

العقدان التاليان من تنامٍ ملحوظ في قبول المنتجات المصرفية الإسلامية داخل الدولة (Khan & Bhatti, 2008, p. 282).

وقد ساعدت **السياسات النقدية والتنظيمية** التي انتهجها **مصرف قطر المركزي** في تهيئة بيئة قانونية ومؤسسية مناسبة لتطوير هذا النوع من الصيرفة، عبر إصدار إرشادات وتشريعات متعلقة بنشاط المصارف الإسلامية، وإنشاء هيئات رقابة شرعية ملزمة للمؤسسات المالية الإسلامية (QCB, 2019, p. 17).

ثانيا: السمات المؤسسية والتشغيلية للنموذج القطري

يتميز النموذج القطري بالصيرفة الإسلامية ببنية مزدوجة تجمع بين المؤسسات المالية الإسلامية البحتة (Fully-fledged Islamic banks) والمؤسسات التقليدية التي تقدم نوافذ إسلامية. غير أن توجه الدولة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 اتسم بقدر من الحسم في فصل الأنشطة، إذ قرر مصرف قطر المركزي عام 2011 إيقاف أنشطة النوافذ الإسلامية داخل المصارف التقليدية، ما ساهم في تعزيز تركيز وتماسك القطاع الإسلامي[1].

وقد انعكس هذا القرار على زيادة التنافسية والابتكار بين المصارف الإسلامية، والتي اتجهت لتقديم منتجات مالية متنوعة، مثل التمويل العقاري، والمرابحة، والمشاركة، والإجارة، ضمن هيكلة شرعية متوافقة ومحكمة[2].

ثالثًا: الأداء المالي ودور الصيرفة الإسلامية في الاستقرار الاقتصادي

أثبتت المصارف الإسلامية القطرية قدرة ملحوظة على الصمود خلال فترات الأزمات الاقتصادية، حيث أظهرت مؤشرات الاستقرار المالي أن هذه المؤسسات كانت أقل تأثرًا من نظيراتها التقليدية خلال الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى طبيعة العقود الإسلامية التي تقوم على المشاركة في الربح والخسارة، والابتعاد عن الأدوات عالية المخاطر[3].

[1] Hasan, M, & Dridi, J, *The effects of the global crisis on Islamic and conventional banks: A comparative study*, International Monetary Fundhttps,2011, p14://doi.org/10.5089/9781455205587.001

[2] Srairi, S. A. (2015). Ownership structure and risk-taking behavior in conventional and Islamic banks: Evidence for MENA countries. *Borsa Istanbul Review*, 15(4), 2015, p302

[3] IMF, *Ensuring Financial Stability in Islamic Finance*, 2015, p9 : https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1505.pdf

كما كشفت البيانات أن نسبة نمو أصول المصارف الإسلامية القطرية خلال الفترة ما بين 2010 و2020 تجاوزت 10% سنويًا، مدفوعة بثقة المتعاملين، وتنامي الطلب المحلي والإقليمي، والدعم الحكومي المستمر لهذا النمط المصرفي[1].

رابعًا: التحديات والآفاق المستقبلية

رغم النجاحات المحققة، تواجه الصيرفة الإسلامية في قطر تحديات جوهرية، منها الحاجة إلى **تطوير أطر تشريعية أكثر تكاملًا**، وتعزيز الابتكار المالي، ورفع كفاءة الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في هذا القطاع. كما يشكّل نقص التنوع في المنتجات المالية المركبة، ومحدودية سوق الصكوك مقارنة بالطلب المحتمل، عوائق أمام النمو المستدام.

ومع ذلك، فإن إطلاق **الرؤية الوطنية 2030** وما تضمنته من أهداف لتعزيز الاقتصاد المعرفي والابتكار المالي يفتح آفاقًا واسعة أمام المصارف الإسلامية لتوسيع قاعدة منتجاتها وخدماتها، ولا سيما مع ازدياد التركيز على التكنولوجيا المالية (FinTech) المتوافقة مع الشريعة

خامسا:كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من التجربة القطرية ؟

للاستفادة من التجربة القطرية في الانتقال إلى الصيرفة الإسلامية، يمكن للجزائر أن تتبنى مجموعة من الآليات والإصلاحات التي تُمكّنها من تفعيل وتطوير هذا القطاع بما يتماشى مع بيئتها الاقتصادية والتشريعية، مع الاستفادة من دروس التجربة القطرية الناجحة. وفيما يلي تحليل علمي أكاديمي موسّع لأهم مجالات الاستفادة:

1.تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي:من أبرز عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في قطر وجود تشريعات واضحة ومستقلة تحكم عمل المصارف الإسلامية، وخاصة بعد إلغاء النوافذ الإسلامية داخل المصارف التقليدية[2].

لذا، على الجزائر:

- تطوير قانون خاص بالصيرفة الإسلامية يفصلها تنظيميًا عن الصيرفة التقليدية.
- إحداث هيئة رقابة شرعية مركزية تابعة لبنك الجزائر لضمان التوحيد والرقابة الشرعية.
- تحديث قانون النقد والقرض ليتماشى مع خصوصيات أدوات الصيرفة الإسلامية مثل المرابحة، الإجارة، والمشاركة.

[1]Qatar Central Bank (QCB, *Financial Stability Review*, Doha: QCB ,2011

[2] **Hasan & Dridi, op.cit, p 14**

2. الفصل المؤسسي بين الصيرفة التقليدية والإسلامية

استفادت قطر من قرار حاسم بفصل النوافذ الإسلامية عن المصارف التقليدية مما عزز الثقة بالمنتجات الإسلامية.

في السياق الجزائري، يمكن:

- تشجيع إنشاء مصارف إسلامية مستقلة بدل الاعتماد على النوافذ داخل مصارف تقليدية.
- منح حوافز تنظيمية وضريبية **للمؤسسات** التي تتحول كليًا إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

3.تطوير المنتجات وتوسيع نطاق الابتكار المالي

تميزت المصارف القطرية الإسلامية بتنوع منتجاتها، لا سيما في التمويل العقاري، والتمويل التجاري، والصكوك.

لذلك، على الجزائر:

- تطوير منتجات متوافقة مع الشريعة موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إصدار صكوك حكومية كأداة تمويل بديلة لسندات الخزينة الربوية.
- دعم التكنولوجيا المالية الإسلامية (FinTech) عبر بنية تحتية رقمية ومراكز ابتكار مالي.

4. .بناء القدرات والكوادر البشرية المتخصصة .

استثمرت قطر في تدريب وتأهيل موارد بشرية متخصصة في المالية الإسلامية، وهو عنصر أساسي لضمان جودة الخدمات.[1]

توصية للجزائر:

- إنشاء معاهد وطنية لتكوين الموارد البشرية في مجال الصيرفة الإسلامية.
- دعم البحث العلمي الأكاديمي من خلال تمويل دراسات في المالية الإسلامية وتطوير مناهج جامعية متخصصة.

5.تعزيز الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي

أثبتت التجربة القطرية أن الصيرفة الإسلامية تساهم في استقرار النظام المالي، لكونها مبنية على أصول حقيقية وتجنب المضاربات.وعليه، يمكن للجزائر:

[1] Al-Jarhi, M. A, A critique of conventional financial system and Islamic finance, *International Journal of Economics, Management and Accounting*, 25(1), 2017,p113

- إدماج المصارف الإسلامية ضمن استراتيجية الشمول المالي الوطني
- الاستفادة من التمويل الإسلامي في مشاريع البنية التحتية، بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال أدوات مثل المشاركة والمضاربة.

وعليه تمثل التجربة القطرية نموذجًا ناجحًا يمكن للجزائر أن تقتبس منه الكثير، بشرط تكييف الآليات مع البيئة الجزائرية، وتوفير إرادة سياسية وتنظيمية واضحة تضمن الانتقال الآمن والمنهجي نحو نظام مصرفي مزدوج يكون فيه القطاع الإسلامي فاعلًا حقيقيًا وليس مجرد خيار تجميلي.

خلاصة الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل الآليات التطبيقية لـلانتقال نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، انطلاقًا من تشخيص الواقع الحالي، مرورًا بالآليات الممكنة للانتقال، ووصولًا إلى عرض تجارب دولية رائدة يمكن الاستفادة منها. وقد بيّن المبحث الأول أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تزال في مرحلة النشوء والتطور، حيث ظهرت أولى المصارف الإسلامية في التسعينيات، إلا أن انتشارها بقي محدودًا، وذلك نتيجة لغياب إطار قانوني واضح وشامل، وضعف الثقافة المصرفية الإسلامية لدى الجمهور، رغم التنوع النسبي في المنتجات المصرفية المقدّمة.

أما المبحث الثاني، فقد ركّز على أبرز الآليات المقترحة لا نتقال المصارف التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، من بينها فتح النوافذ الإسلامية، وإنشاء فروع مستقلة، إلى جانب ضرورة إصلاح البنية القانونية والرقابية بما يضمن التكيّف مع متطلبات الشريعة، فضلًا عن تأهيل الكوادر البشرية وتطوير الثقافة المصرفية الإسلامية داخل المؤسسات وخارجها.

وفي المبحث الثالث، تم عرض وتحليل ثلاث تجارب دولية ناجحة: التجربة الماليزية، التجربة السعودية، والتجربة القطرية. وقد أظهرت هذه النماذج أهمية وجود إرادة سياسية وتشريعية قوية، وبيئة تنظيمية مرنة، وهيئات رقابة شرعية فعالة، إضافة إلى تنمية الوعي المجتمعي بأهمية الصيرفة الإسلامية.

وعليه، يمكن القول إن الانتقال الفعلي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر يقتضي معالجة الإشكالات البنيوية والتنظيمية الراهنة، واستلهام التجارب الناجحة وفق خصوصية البيئة الوطنية، بما يتيح بناء منظومة مصرفية مزدوجة أكثر شمولاً وكفاءة.

خـــاتمــة

خاتمة:

تُوّجت هذه الدراسة بمحاولة علمية لاستشراف آفاق الا نتقال من نمط الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال تحليل معمّق للإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية، وتشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية، ثم تقييم الإمكانات والتحديات التي تحيط بعملية الانتقال، في ضوء تجارب دولية ناجحة وسياق محلي يتسم بالتعقيد والتغير.

وقد كشفت النتائج أن ا لانتقال نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا يمكن أن يتم بفعالية إلا ضمن مقاربة استراتيجية شاملة ومتكاملة، تتأسس على تطوير الإطار القانوني والتنظيمي بما يضمن وضوح المعايير وضبط آليات الرقابة الشرعية، إلى جانب تعزيز البنية التحتية المالية، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، وتكثيف التوعية المجتمعية بمزايا الصيرفة الإسلامية ومبادئها.

كما بينت الدراسة أن التجارب الدولية الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية – لاسيما في ماليزيا، والسعودية وقطر وغيرها من الدول، أظهرت أن الإرادة السياسية، والمرونة التنظيمية، وتكامل الأدوار بين السلطات النقدية، والمصارف، والهيئات الشرعية، هي عناصر حاسمة في إنجاح عملية الانتقال، وهي عوامل يمكن أن تسترشد بها الجزائر في مسارها الإصلاحي.

وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة بضرورة الإسراع في إصلاح البنية التشريعية لتقنين الصيرفة الإسلامية بشكل مستقل عن النموذج التقليدي، وتفعيل دور الهيئة الشرعية المركزية، وتبني خطة انتقال تدريجية مدروسة تستند إلى احتياجات السوق الجزائرية، مع تعزيز الشراكات مع مؤسسات دولية رائدة في هذا المجال.

إن هذا الا نتقال، إذا ما أُحسن تدبيره، قد يشكل خطوة نوعية نحو تحقيق تنويع اقتصادي ومالي مستدام، ينسجم مع الخصوصيات الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري، ويعزز الاستقرار المالي والاجتماعي في المدى المتوسط والبعيد.

نتائج الدراسة:

أولًا: النتائج على المستوى النظري:

1. **إثراء الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية** من خلال التمييز المنهجي بين المبادئ التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وممارسات الصيرفة التقليدية، خصوصًا من حيث المرجعية الفقهية، ونُظم الربح والخسارة، وطبيعة العلاقة التعاقدية بين المصرف والعميل.
2. **توضيح أهمية الصيرفة الإسلامية كبديل اقتصادي ومالي** يتماشى مع الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، مع إبراز قدرتها على تقديم حلول تمويلية عادلة وشفافة مقارنةً بالنظام الربوي التقليدي.
3. **بلورة رؤية استشرافية علمية** لتحول النظام المصرفي في الجزائر، ترتكز على تحليلات مقارنة للتجارب الدولية الرائدة، مثل ماليزيا والسعودية وقطر، ما أتاح تحديد النماذج التنظيمية والمؤسسية التي أثبتت فاعليتها في إدارة التحول.
4. **إبراز التحديات النظرية المرتبطة بتقنين الصيرفة الإسلامية** في الأنظمة القانونية المختلطة، خصوصًا ما يتعلق بتعدد المرجعيات، وتعقيدات مطابقة المعايير الدولية مع الضوابط الشرعية.

ثانيًا: النتائج على المستوى التطبيقي:

1. **تشخيص واقع النظام المصرفي الجزائري** بيّن محدودية انتشار المنتجات الإسلامية، واعتماد المصارف التقليدية على خدمات مالية تقليدية غير متوافقة مع الشريعة، رغم ارتفاع الطلب المجتمعي على البدائل الشرعية.
2. **رصد وجود بنى تحتية جزئية وغير متكاملة** للصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث توجد بعض النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، لكنها تعاني من ضعف الإطار التنظيمي، وغياب هيئة شرعية مركزية، ونقص في الكفاءات المتخصصة.
3. **تحديد فجوات في التكوين والتأهيل المهني** في مجال المالية الإسلامية، إذ تبين غياب برامج تدريبية ممنهجة على مستوى المصارف والجامعات لتخريج كفاءات قادرة على إدارة المصارف الإسلامية بفعالية.
4. **اكتشاف غياب استراتيجية وطنية شاملة للانتقال**، سواء على مستوى السياسات المالية أو على مستوى التنسيق بين بنك الجزائر والجهات الفاعلة في السوق المصرفية.

5. **التأكيد على وجود فرص كبيرة للانتقال الناجح** نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، شريطة وجود إرادة سياسية، وإصلاح تشريعي ومؤسسي، مع تعزيز ثقافة الصيرفة الإسلامية بين الأفراد والمؤسسات.

أولًا: التوصيات على المستوى التشريعي والتنظيمي:

1. **تطوير الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية** :من خلال إصدار قانون شامل خاص بالصيرفة الإسلامية يُنظم أنشطتها، أدواتها، وصيغها التمويلية، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية.
2. **إصدار لوائح تنفيذية دقيقة** :من قبل بنك الجزائر لتفسير المواد القانونية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مما يساهم في تقليص الغموض التنظيمي وضمان التطبيق السليم على أرض الواقع.
3. **تعزيز استقلالية الهيئة الشرعية المركزية** :عبر دعم صلاحياتها الإلزامية في الرقابة والإفتاء، وإشراكها في عمليات المصادقة على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

ثالثا: توصيات واقتراحات الدراسة

1. التوصيات على المستوى المؤسسي والمصرفي:

1.1.إعداد خطة استراتيجية وطنية للانتقال التدريجي :تشمل مراحل واضحة وآليات تنفيذ فعالة لتحويل بعض فروع المصارف التقليدية إلى فروع إسلامية أو فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية داخل المصارف العامة والخاصة.

2.1.تأهيل الموارد البشرية :من خلال إطلاق برامج تكوين متخصص في المالية الإسلامية لفائدة العاملين في القطاع المصرفي، وذلك لضمان الكفاءة الشرعية والفنية.

3.1.اعتماد الحوكمة الرشيدة :في إدارة المصارف الإسلامية، بما يشمل الشفافية، المساءلة، والفصل بين الإدارة التنفيذية والرقابة الشرعية.

2-**.التوصيات على مستوى البيئة المالية والبنية التحتية:**

1.2.تفعيل سوق مالية إسلامية :من خلال إصدار صكوك حكومية ومؤسسية، وتهيئة إطار تنظيمي خاص بها لتكون أداة تمويل واستثمار شرعي فعّال.

2.2.دعم منظومة التأمين التكافلي :باعتبارها مكمّلة للأنشطة المصرفية الإسلامية وتوفّر بديلاً عن التأمين التقليدي.

3.2.توسيع نطاق الشمول المالي الإسلامي :عبر رقمنة الخدمات المصرفية الإسلامية، وتسهيل إجراءات فتح الحسابات والتمويل للفئات غير المتعاملة سابقًا مع النظام المصرفي.

3. التوصيات على مستوى التوعية والثقافة المالية:

1.3.إطلاق حملات توعوية وطنية :للتعريف بمبادئ وأهداف الصيرفة الإسلامية، ومزاياها مقارنة بالنظام التقليدي، بما يعزز ثقة الجمهور فيها.

2.3.تعزيز البحث العلمي :وتشجيع الدراسات الأكاديمية في مجال المالية الإسلامية، بالشراكة بين الجامعات، الهيئات الشرعية، والمصارف.

4. التوصيات في ضوء التجارب الدولية:

1.4.الاستفادة من النماذج الرائدة :كماليزيا، والسعودية وقطر، في مجال الانتقال المؤسسي والتشريعي نحو الصيرفة الإسلامية، مع مراعاة خصوصية السياق الجزائري.

2.4.إقامة شراكات استراتيجية :مع هيئات دولية كـ"هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"(AAOIFI) ، و"مجلس الخدمات المالية الإسلامية "(IFSB) للاستفادة من معاييرها.

أفاق الدراسة:

تشكل هذه الدراسة أرضية علمية وميدانية أولية لفهم وتحليل شروط وآليات الانتقال من النظام المصرفي التقليدي إلى نموذج الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بما يفتح المجال أمام عدة آفاق بحثية وتطبيقية مستقبلية يمكن التوسع فيها، من أبرزها:

1. تحليل الأثر الاقتصادي الكلي للانتقال نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر :دراسة كمية لآثار الانتقال على النمو، التشغيل، والاستثمار.
2. دور بنك الجزائر في تنظيم وتفعيل الصيرفة الإسلامية :تقييم السياسات والإجراءات التنظيمية والرقابية.

3. مستوى جاهزية المصارف التقليدية الجزائرية للانتقال إلى الصيرفة الإسلامية :دراسة ميدانية من خلال مؤشرات الحوكمة، الموارد البشرية، والهياكل التنظيمية.
4. تحليل سلوك المستهلك الجزائري تجاه المنتجات المصرفية الإسلامية :دراسة سوسيواقتصادية وتطبيقية.
5. استراتيجية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر الصيرفة الإسلامية في الجزائر :فرص وتحديات.
6. مقارنة بين الصيغ التمويلية الإسلامية ومدى قابليتها للتطبيق في البيئة المصرفية الجزائرية.
7. تقييم تجربة المصارف العمومية في الجزائر بعد فتح نوافذ إسلامية :دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA أو القرض الشعبي الجزائري.CPA

قـائمـة المراجـع

قائمة المراجـــــــع:

أولا قائمة المراجع باللغة العربية:

1 قائمة الكتب

1 1 خالد أمين عبد الله. اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2006م.

1 2 عصام عمر أحمد مندور, البنوك الوضعية والشرعية بالنظام المصرفي , نظرية التمويل الاسلامي البنوك الاسلامية, دار التعليم الجامعي, الاسكندرية,2013.

1 3 حسن جميل البديري, البنوك مدخل محاسبي وإداري مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان, 2013.

1 4 أكرم حداد مشهور مدلول, النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري, ط2, دار النشر, عمان, 2008.

1 5 منير ابراهيم هندي, ادارة البنوك التجارية مدخل لاتخاذ القرارات, ط2, المكتب العربي الحديث, الاسكندرية, مصر, 2006.

1 6 عبد القادر متولي, اقتصاديات النقود والبنوك, ط1, دار الفكر, عمان, 2010, ص 58.

1 7 يزن خلف سالم العطيات, تحول المصارف التقليدية للعمل وفق الشريعة الاسلامية, دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن. الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن سنة 1429هـ-2009 م

1 8 يزن خلف سالم العطيات, أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها ، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني ،2011.

1 9 عبد الله الطاهر, مرفق على الخليل, النقود والبنوك والمؤسسات المالية, ط2, مركز يزيد للنشر, 2006.

1 10 نظام محمد نوري الشمري, النقود والمصارف والنظرية النقدية, دار زهان للطباعة والنشر, عمان, 2006.

1 11 فليح حسن خلف ، النقود والمصارف ، عمان ، الأردن ،2006

1 12 محمد سعيد أبو أنور سلطان ، إدارة البنوك ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005.
1 13 ضياء مجيد ، إقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية،مصر 2002 .
1 14 حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل،إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان 2009.
1 15 محمد المصري أحمد ،إدارة البنوك التجارية والإسلامية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ، الطبعة الأولى ، مصر ،1998.
1 16 مروان محمد أبوعرابي ، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية ، الطبعة الأولى ،مؤسسة تسنيم ، الأردن ،2006 .
1 17 فادي محمد الرفاعي ، المصارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ،2007.
1 18 محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن 2015
1 19 خبابة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي : البنوك التجارية ،البنوك الإسلامية ،السياسة النقدية ،الاسواق المالية ،الأزمة المالية ،جامعة المسيلة ،2013 .
1 20 رايس حدة ، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية ، الطبعة الأولى ،دار أتيراك للنشر والتوزيع والطباعة ،الاردن 2010
1 21 عبد الرزاق بلعباس ، دراسة اقتصادية إسلامية ، المجلد التاسع عشر،2011

2- أطروحات دكتوراه ، رسائل ماجستير ، مذكرات ماستر :

2 1 بوحيضر رقية ، "استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة "أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر،2012 .
2 2 موسى أحمد ، عبدي عمر، متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الاسلامية في ليبيا, دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق، رسالة ماجيستر 2016.

2 3 لعمش آمال , دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية ، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية ومحاسبة معمقة ، جامعة فرحات عباس ,سطيف, 2011-2012.

2 4 بن مسعود ميلود ، معاييرالتمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ، مذكرة ماجستير ، تخصص الاقتصاد الإسلامي ، جامعة باتنة, 2007-2008 .

2 5 بديعة مسيف ، سامية زعيلط، إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك اسلامية, دراسة استشرافية للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر, رسالة ماستر، جامعة جيجل, 2016-2017.

2 6 خميسة معروفي ،صابرينة طعبلي ، صابرينة بن زين ،"تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية دراسة حالة البنوك BNA –BADR – CPA بالوادي ، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي 2020-2021 .

2 7 مصطفى علي أبو حميرة : تحول المصارف التقليدية في ليبيا إلى المصارف الإسلامية , دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية ،مؤتمر الخدمات المالية الإسلامي الثاني ،ليبيا ، 2011.

2 8 بوقرة ياسمين، شلغام أمال، واقع الصيرفة الاسلامية وأليات تطويرها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة المسيلة، 2021/2020.

2 9 عباید علي ،فندي فضيلة :دراسة مقارنة مابين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية المقدمة في البنوك الجزائرية ،دراسة حالة البنوك الناشطة في ولاية تيارت ،مذكرة ماستر ، جامعة ابن خلدون تيارت 2022/2021

2 10 نبيلة باديس وآخرون ، أهمية الإسلام في تفادي الأزمات المالية ، مجلة اقتصاديات الاعمال التجارية ، المجلد 06 ، العدد02 في 30-09-2021.

2 11 بوراس نسرين ،ميهوب اميرة ، نوافذ المعاملات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية كآلية للتحول إلى بنوك إسلامية ، مذكرة ماستر ،جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2022-2023.

12 رتيبة بركيبة ، تقييم أداء البنوك التقليدية والاسلامية ، دراسة مقارنة (2007 –2012)، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2014،

13 المادة 17 من النظام رقم 02–20 ، المؤرخ في رجب عام 1441 ، الموافق لـ 15مارس 2020 ، المحدد للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 16 ، 24مارس 2020، .

ثانيا المراجع الأجنبية

1-Dusuki, A. W., & Abdullah, N. I. (2007). *Why do Malaysian customers patronize Islamic banks?* International Journal of Bank Marketing, 25(3), 142–160. https://doi.org/10.1108/02652320710739850, **Relevant pages:** pp. 150–155

2-Bank Negara Malaysia. (2023). *Islamic Banking and Finance Development Report*. Kuala Lumpur: Central Bank of Malaysia. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/**Relevant sections:** pp. 25–30

3- IFSB, Core Principles for Islamic Finance Regulation (Banking Segment). *Islamic Financial Services Board,2022: https://www.ifsb.org*

4-AAOIFI, *Shari'ah Standards*, Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, 2023

5-Al-Jarhi, M. A, A critique of conventional financial system and Islamic finance, *International Journal of Economics, Management and Accounting*, 25(1), 2017,

6-Hasan, M, & Dridi, J, *The effects of the global crisis on Islamic and conventional banks: A comparative study*, International Monetary Fundhttps,2011
://doi.org/10.5089/9781455205587.001

7-Srairi, S. A. (2015). Ownership structure and risk-taking behavior in conventional and Islamic banks: Evidence for MENA countries. *Borsa Istanbul Review*, 15(4), 2015,

IMF, *Ensuring Financial Stability in Islamic Finance*, 2015
:https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1505.pdf

8- Qatar Central Bank (QCB, *Financial Stability Review*, Doha: QCB ,2011

9- Alharbi, A, *Development of Islamic banking in Saudi Arabia*. Journal of Islamic Economics, 2016,24(2)

10-Vision 2030 , *Financial Sector Development Program*. Kingdom of Saudi Arabia ,2019

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الآليات المعتمدة في الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وذلك في سياق التغيرات الاقتصادية والتشريعية التي تشهدها البلاد، واستجابة للطلب المتزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتناول الدراسة الإطار النظري للصيرفة الإسلامية، وواقعها في الجزائر، إلى جانب تحليل السياسات والإصلاحات المعتمدة لتفعيل هذا التحول داخل النظام المالي الوطني.

اعتمدت الدراسة على منهج استشرافي يرمي إلى استقراء آفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال تحليل التحديات التنظيمية والمالية والبشرية التي تعيق الانتقال الفعّال، مع تقديم مقاربة مقارنة لبعض النماذج الدولية الرائدة. وقد توصلت إلى أن نجاح هذا التحول يتطلب إرادة سياسية واضحة، وإصلاحات قانونية ومؤسساتية شاملة، إلى جانب تعزيز التكوين والوعي المجتمعي بثقافة الصيرفة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية:الصيرفة الإسلامية، الصيرفة التقليدية، ، الانتقال المصرفي، دراسة استشرافية ،الجزائر.

Abstract:

This study aims to examine the mechanisms adopted for the transition from conventional banking to Islamic banking in Algeria, within the context of the economic and legislative changes the country is undergoing, and in response to the growing demand for Sharia-compliant financial products. The study explores the theoretical framework of Islamic banking and its current state in Algeria, in addition to analyzing the policies and reforms implemented to facilitate this transformation within the national financial system.

The research adopts a foresight-based approach to anticipate the prospects for developing Islamic banking in Algeria by analyzing the regulatory, financial, and human challenges that hinder an effective transition, while also presenting a comparative analysis of selected leading international models. The study concludes that the success of this transition requires clear political will, comprehensive legal and institutional reforms, as well as enhanced training and increased public awareness of Islamic banking principles.

Keywords:Islamic banking, conventional banking, banking transition, foresight study, Algeria.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاجتماعية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): طيايبية رياض ..... المولود(ة) بتاريخ: 1974/02/08 ب: برج بوعريريج .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس) رقم: 101488271 الصادرة بتاريخ: 2016/10/24 عن: دائرة برج الغدير

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تنمية ومالية خلال السنة الجامعية: 2024/2025

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: .....

آليات الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية

في الجزائر - دراسة استشرافية -

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2025/05/28

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة